جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: اقتصاد مالي وبنكي

البرامج التنموية و أثرها على تفعيل البنوك و المساهمة في التنمية الاقتصادية في الجزائر 2001 – 2019 .

من طرف الطالبة:

يحي باشا منصورية

تحت اشراف الأستاذ:

د. بن عامر مصطفى

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الصفة	الرتبة
أ/يخلف عبد الله	أستاذ مساعد	رئيسا
د/بن عامر مصطفى	أستاذ محاضر	مقررا
د/دقيش مختار	أستاذ مساعد	مناقشا

السنة الجامعية: 2018 /2019

ملخص :

من خلال دراستنا للبرامج التنموية المطبقة في الجزائر لاحظنا بأنها كانت تسعى كلها الى الرفع من النمو الاقتصادي و التحسين منه و كذلك اقتصرت على قطاع البناء و الاشغال العمومية الذي أدى الى زيادة نسبة الشغيل و الذي ساهم في تحسن معدلات البطالة ،ومن خلال النتائج الايجابية التي حققتها البرامج التنموية فقد ساهمت في خلق مناصب و التقليص من نسب البطالة الى أنه يمكن القول أن التبيان في نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات تبقى ضعيفة بالمقارنة مع قطاع المحروقات وهما تكمن ضرورة الاهتمام بالقطاعات الاخرى السياحة ،الفلاحة والصناعة و تشجيع المشروعات الشبابية و يجب على الدولة الجزائرية أن تعمل على تطبيق هذه السياسات والبرامج على أرض الواقع .

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذه المذكرة ،وماكنا لنعدها لولا فضله و عونه سبحانه و تعالى..

أهدي ثمرة عملي هذا :

إلى والديا العزيزين أمي" العمارية "و أبي "محمد" أطال الله في عمرهما فحبهما يغدي القلب و رضاهما من رضا الرب.

إلى كل من أخواتي فايزة وهنادي و سليمة وزوجها لكحل و ابنتاها غفران وألاء و أخي سفيان.

والى زميلي نورالدين الذي كان اليد اليمنى و رفيقات دربي فوزية ، كحلة ،صليحة ،هاجر ، وبنت عمتي صبرينة ، والى كل من يذكرهم قلبي و لم يكتبهم قلمي.

إلى كل من قدم لي يد العون طيلة مشواري الدراسي.

" منصورية "

شكـــر و تقديـــر

نشكر الله ونحمده على عونه و توفيقه لنا لإتمام هذا البحث، و الحمد لله المتواجد بصفات كلامه و الذي و هبنا من العلم ما ووفقنا به للإنجاز هذا العمل المتواضع.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المؤطر بن "عامر مصطفى" بما أداه من توجيهات و نصائح قيمة و متابعة مستمرة و إشراف دؤوب على هذا العمل المتواضع .

ونتقدم بجزيل الشكر كذلك الى زميلي " فخات نورالدين " على ما بذله من مجهود في مساعدتي لإكمال المذكرة .

الـــــــــفهرس

شكر و تقدير	
إهداء	
الفهرس	I
قائمة الجداول	
المقدمة	أ- ب-ج
الفصل الأول: مفاهيم حول البنوك و التنمية الاقتصادية	
تمهيد	05
المبحث الأول: ماهية البنوك و أهدافها	06
المطلب الأول: نشأة البنوك و مفهومها	06-08
المطلب الثاني: أنواع البنوك و خصائصها	09 -12
المطلب الثالث: أهداف البنوك	14
المبحث الثاني: وظائف البنوك و أهميتها	15
المطلب الأول: وظائف البنوك	15-17
المطلب الثاني: أهمية البنوك	18
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على ادارة البنوك	19-20
المبحث الثالث: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية	21
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية ومؤشرات قياسه	21
المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية	22-25
المطلب الثالث : معوقات التنمية الاقتصادية	26
خلاصة	27
الفصل الثاني :وضعية التنمية و المخططات التنموية في الجزائر.	28
المبحث الأول: وضعية التنمية في الجزائر.	29
تمهيد	30
المطلب الأول: الهيكل الاقتصادي في الجزائر.	30_31
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية في الجزائر و الامكانيات التنموية في الجزائر.	من 32 الى 41
المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	24-43
المبحث الثاني: البرامج التنموية في الجزائر.	44
المطلب الاول: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004.	44-45
المطلب الثاني: البرامج التكميلية لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 .	46-47

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.	50-49-48
المطلي الرابع : المخطط الخماسي 2015-2019	52-51
المبحث الثالث: فعالية السياسة التنموية في التنمية الاقتصادية بالجزائر.	53
المطلب الأول: الاثار الاقتصادية للبرامج التنموية.	-55-54-53 56
المطلب الثاني: الاثار الاجتماعية للبرامج الاقتصادية.	57
المطلب الثالث : معوقات التنمية بالجزائر و افاقها المستقبلية .	58
خلاصة.	59
الفصل الثالث: دراسة للبرامج التنموية و أثرها على التنمية الاقتصادية .	60
تمهيد.	61
المبحث الأول :برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004.	62
المطلب الأول: الأهداف المنتظرة من البرنامج .	62
المطلب الثاني: دور البنوك في تمويل البرنامج.	64-63
المطلب الثالث : النتائج المحققة في التنمية.	65
المبحث الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 - 2009.	66
المطلب الاول:. الأهداف المنتظرة من البرنامج .	66
المطلب الثاني: دور البنوك في تمويل البرنامج	68-67
المطلب الثالث: دراسة ملف القرض	69
المبحث الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	70
المطلب الاول: الأهداف المنتظرة من البرنامج .	70
المطلب الثاني: دور البنوك في تمويل البرنامج	72-71
المطلب الثالث: النتائج المحققة في التنمية.	73
المبحث الرابع : البرنامج الخماسي 2015-2019	74
المطلب الاول: الأهداف المنتظرة من البرنامج .	74

المطلب الثاني : النتائج المحققة في التنمية.	75

خلاصة	76
الخاتمة	79-78
قائمة المراجع	83-81

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	توزيع النفقات لسنة 2015 حسب القطاعات	51
2	تطور معدل النمو الاقتصادي القطاعي 2001 - 2004	53
3	تطور معدلات النمو الاقتصادي الاهم للقطاعات 2005 - 2009	55
4	هيكل القروض للقطاع المصرفي الجزائري 2005 - 2009	67
5	هيكل القروض في البنوك الجزائرية 2010 - 2014	71

تعتبر التنمية الاقتصادية في الجزائر الاشغال الرئيسية لمختلف الحكومات المتعاقبة خاصة منذ بداية التسعينات ، حيث كان اسعار البترول مع نهاية الثمانينات اثار سلبية كبيرة على الاقتصاد الجزائري سرعان ما نتج عنها هزات عنيفة زعزعت البنيان الاجتماعي و الاستقرار السياسي في البلاد ،لذلك راهنت السلطات العمومية على التنمية الاقتصادية مظاهرة اولى لتجاوز الاضطرابات الاجتماعية و الامنية و لخلق مصداقية للهيئات الرسمية في ظل مؤشرات كانت تنذر بانهيار مؤسسات الدولة ، و استثمر الرهان على التنمية الاقتصادية بالنسبة للسلطات العمومية للعشرية 2000_2010و حتى للفترة الحالية 2010_2014 .

ومن اجل ذلك تم اعداد مخططات تنموية تهدف الى تحسين مستوى معيشة الافراد و تطوير التعليم وتعميم الرعاية الصحية اللائقة ، والانطلاق في مشاريع تنموية كبرى لبناء منشات قاعدية جديدة و تطوير البنية التحتية الموجودة ، والاهتمام بالأرياف و دعم القطاع الفلاحي من اجل خلق توازن حيوي على مستوى النشاطات الاقتصادية يسمح بعودة و استقرار سكان الارياف الذين نزحوا بشكل جماعي الى المدن بسبب الاضطرابات الامنية و ضياع ممتلكاتهم في عشرية التسعينات ،اضافة الى الشروع في بناء مئات الالاف من الوحدات السكانية للتقليص من حدة ازمة السكن ، واعداد برامج خاصة تخفض الحجم المرتفع للبطالة ،كما تم تسجيل اطلاق السلطات العمومية لمشروع الطريق السيار شرق _غرب ومشاريع تحديثية وتوسيع شبكة الطرق ، ومشاريع السدود الضخمة ومحطات تحلية مياه البحر ، ومشاريع السكان الحديدية و مشروع الميترو ، ومشاريع تطوير الموانئ البحرية و المطارات ، اضافة الى مشاريع البرامج الخاصة بمنطقتي الهضاب العليا و الجنوب .

وتم طرح هذه المشاريع الكبرى ضمن سلسلة الاستثمارات العمومية التي تقوم بها الدولة منذ سنة 2000 في لدعم اطار برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة 2001_2004 و البرامج التكميلية لدعم النمو للفترة 2005_2009 المرفق بالبرنامجين التكميليين للتنمية مناطق الجنوب و الهضاب العليا 2006_2009،كما سيتم مواصلة العديد من هذه المشاريع في اطار المخطط الخماسي 2010_2014 .

وقد تم التخطيط لاهم هذه المشاريع الكبرى في منتصف التسعينات الا انها بقيت حسية الادراج بسبب الوضعية المائية الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر ، غير ان تحسن المداخيل النفطية ابتداء من سنة 2000 بسب اسعار البترول سهل انطلاقة الكثير من هذه المشاريع و التي تعتمد عليها السلطات العمومية كثيرا من اجل لعب الدور الكبير في احداث تنمية اقتصادية شاملة و مستدامة و تنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية في اطار دفعة قوية للاقتصاد الوطني .

وقد اعتمدت السلطات العمومية تسمية المشاريع الكبرى نظرا للتكاليف الضخمة لهذه المشاريع حيث كلفت البرامج السابقة في الفترة 2000_2010 اكثر من 180 مليار دولار ، كما تم رصد حوالي 286 مليار دولار للخماسي 2010_2014 والذي سيخصص لاستكمال المشاريع السابقة و استحداث مشاريع اضافية .

01_ الاشكالية العامة :

من خلال الدراسة يمكن ادخار مشكلة البحث بالتساؤل الجوهري التالي :

_ اذا كانت المشاريع التنموية الكبرى المعلن منها في اطار البرامج التنموية منذ سنة 2000 كثيرة و ضخمة التكاليف ، ونغلق عليها امال كبيرة للتهوين بمختلف القطاعات الاقتصادية بما يسمح بإعطاء دفعة واحدة قوية للتنمية الاقتصادية بالإشكالية الرئيسية التي تطرح نفسها هي : الى اي مدى تم النجاح في انجاز المشاريع الكبرى و ما هو دور هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية ؟

02_ وتتفرع الاشكالية الرئيسية للأسئلة الفرعية التالية :

01-02 ماهي مختلف البرامج التنموية خلال الفترة 2000_2019 وماهي مخصصاتها المالية ؟

02-02 ما هو مفهوم البنك وما هو واقعه في الجزائر ؟

03_ **الفرضيات :**

بناءا على اهداف و مشكلة البحث تم صياغة الفرضيات التالية :

01-03 – برامج النفاق الحكومي خلال الفترة 2000-2019 خصص لها مبالغ كبيرة و استهدافات كل القطاعات .

02-03 البنك مصدر للاقراض و التمويل و تنبع البنوك اسس وقواعد معنية و دقيقة لتوفير القدر وكذلك لضمان سلامة و تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات اصحاب العجز المالي و المحافظة على اموال الغير.

03_ 03 المشاريع التنموية الكبيرة شملت مختلف مناطق الوكن ولها تنمية بالغة في تلبية احتياجات المكان وتطوير الانشطة الاقتصادية بشكل متوازن اقليميا .

04 - أهمية البحث :

تبر ز أهمية هذه الدراسة في الدور الحيوي الذي تفوم له البنوك من خلال اتباع اداراتها طرقا فعالة في التقسيم الجيد و الاعتراف بدورها الهام الذي يمكنها أن تلعبه في التنمية و النمو الاقتصادي.

05 – أهداف البحث :

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق العديد من الأهداف ومن أبرزها :

01 – التعرف على مدى مساهمة البنوك في تمويل مختلف النشاطات.

02 – معرفة دور البنوك في تمويل البرامج التنموية .

03 – الرغبة في اثراء المعرفة العلمية في هذا المجال.

06 – أسباب اختيار البحث :

يعود اختيارنا لهذا البحث للأسباب التالية :

01 – قلة الدراسات التي تناولت هذا البحث و كمساهمة متواضعة منا رأينا أن نغامر و نكتب في هذا الموضوع.

02 – كذلك كون المشاريع و البرامج التنموية الكبرى اكتسبت أهمية كبيرة طيلة العشرية السابقة 2001 – 2014 حتى خلال الخماسي الحالي 2015 – 2019 .

07 – منهج البحث :

للوصول الى اجابة عن مشكلة البحث التي تم طرحها و كذلك للتأكد من صحة الفرضيات و تحقيق الأهداف استخدام المنهج الوصفي و التحليلي في الجانب النظري و التطبيقي.

08 – تقسيم البحث :

بناءا على ما سبق فقد تم تقسيم هذا البحث الى مقدمة و ثلاث فصول و خاتمة حيث تناولت المقدمة (مشكلة البحث أهميته أهدافه فرضياته أسباب اختياره منجيته)

الفصل الأول مفاهيم البنوك والتنمية الاقتصادي كما ينقسم هذا الفصل الى 03 مباحث و كل مبحث ينقسم الى 03 مطالب ، المبحث الأول :ماهية البنوك و أهدافها (نشأة البنوك و مفهومها ، أنواعها و خصائصها ، أهدافها) أما المبحث الثاني :وظائف البنوك و أهميتها (وظائف البنوك ، أهميتها ، العوامل المؤثرة على ادارة البنوك) المبحث الثالث : مفاهيم حول التنمية الاقتصادية (مفهوم التنمية الاقتصادية و مؤشرات قياسه ،أهدافها ،معوقاتها) .

أما الفصل الثاني : وضعية التمية و المخططات التنموية في الجزائر فيتناول 03 مباحث وكل مبحث ينقسم الى 04 مطالب ، المبحث الأول :وضعية التنمية في الجزائر (الهيكل الاقتصادي في الجزائر ، مؤشرات التنمية في الجزائر و الامكانيات التنموية ، مصادر تمويل التنمية الاقتصادية) المبحث الثاني :البرامج التنموية في الجزائر (برنامج دعم الانعاش ،البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ،برنامج توطيد النمو ، البرنامج الخماسي) المبحث الثالث :فعالية السياسة التنموية في التنمية الاقتصادية (الاثار الاقتصادية للبرامج التنموية ، الاثار الاجتماعية ، معوقات التنمية و افاقها المستقبلية)

أما الفصل الثالث : دراسة البرامج التنموية و أثرها على تنمية الاقتصادية يتناول 04 مباحث وكل مبحث فيه 04 مطالب المبحث الأول: برنامج دعم الانعاش (أهدافه ، دور البنوك في تمويله ،النتائج المحققة منه)
المبحث الثاني : البرنامج التكميلي (أهدافه ،دور البنوك في تمويله ،النتائج المحققة منه)
المبحث الثالث :برنامج توطيد النمو (أهدافه ، دور البنوك في تمويله ،النتائج المحققة منه)
المبحث الرابع (أهدافه ، النتائج المحققة منه).

تمهيد :

تلعب البنوك دورا اساسيا في توفير الاموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كما لها دورا حيويا في تجميع الودائع و توظيفها فهي تعتبر القلب النابض في الكيان الاقتصادي و نظرا لأهميتها المالية تلجا اليها الاعوان الاقتصادية بغية الافتراض منها و الرفع من وتيرة انتاجها . و لقد عرفت البنوك تطورا ملحوظا في نظامها المصرفي في ظل اليات جديدة تضبط عملياتها المصرفية و يعتبر البنك منشاة الاعمال او الدول لغرض اقراض الاخرين كما تقبل الودائع من الافراد و الهيئات و يتخذ منها وفق اسس معينة استثمارها في اوراق مالية محددة .

تعتبر التنمية عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية و الهيكلية تسعى للتغلب على مظاهر التخلف و باعتبار الكثير من الدول اصبحت تؤمن بان تنمية اقتصاديتها يعتمد في الاساس على الدور الحيوي الذي يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ذلك ،نظرا للخصائص الذي تتمتع بها من جهة ، و لزيادة الاهتمامات الحكومية من جهة اخرى ،كرست اصلاحاتها السياسية و الاقتصادية و المالية لصالح تنمية مؤسساتها الصغيرة و المتوسطة .

و لهذا حاولنا اعطاء نظرة واضحة و مبسطة في هذا الفصل عن مختلف مفاهيم البنوك من تاريخ نشأتها و تعريفها و انواعها هذا في المبحث الاول اما المبحث الثاني فقد تطرقنا الى وظائف البنوك و اهميتها و موارد استخدامات البنوك اما المبحث الثالث يشرح لنا مدخل مفاهيم التنمية الاقتصادية .

و على هذا الاساس نقوم بتقييم هذا الفصل الى 3 مباحث على النحو التالي :

المبحث الاول : ماهية البنوك و أهدافها

المبحث الثاني : وظائف البنوك و اهميتها

المبحث الثالث : مدخل مفاهيم التنمية الاقتصادية

المبحث الأول :ماهية البنوك و أهدافها

عرفت البنوك بصفة عامة تطورا هاما عبر التاريخ و قد مشى هذا التطور كل الجوانب فأثرت و تأثرت بمحيطها السياسي الاقتصادي المالي و النقدي و حت الاجتماعي و الثقافي .

كل ذلك ادى الى بروز وظائف جديدة بالنسبة للبنوك تماشيا مع هذه التطورات و مواكبة لمتطلبات العصر.

المطلب الاول : نشأة البنوك و مفهومها

1- نشأة البنوك :

ترتقي البدايات الاولى للعمليات المصرفية الى عهد بابل (العراق القديم) بلاد الرافدين ، في الالف الرابع قبل الميلاد ،أما الاغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات و حفظ الودائع ومنح الفروض.

وفكرة الايجار بالنقود ،فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف فالبنوك بشكلها المالي ،فقد ظهرت في الفترة الاخيرة من القرون الوسطى القرن الثالث عشر و القرن الرابع عشر بعد ازدهار المدن الايطالية خاصة جنوب فلورنسا، على أثر الحروب الصليبية فقد كانت تلك الحروب تتطلب نفقات مائلة لغرض تجهيز الجيوش كما ان العائدين منها من المحاربين ،فقد جلبوا معهم خيرات كثيرة و ترتب على كل هذا النشاط تكدس في الثروات و نمو متزايد في العمليات المصرفية .

كان التاجر المصرفي من اكثر المستفيدين من هذا التحول الكبير ،قد قضت ضرورة التعامل شيوع فكرة قبول الودائع للمحافظة عليها من الضياع مقابل شهادات اسمية، ثم بدأ تحويل الودائع من اسم الى اسم اي انتقل الحق في قيمتها الى حضور الطرفين ،و فيما بعد بمجرد التظهير و خيرا ظهرت شهادات الايداع (بدون تعيين اسم المستفيد) الذي انشق منها الشيك و كذلك البنكوت (النقود الورقية)بشكله الحديث .

حيث لم يكتفي الصيارفة لمجرد قبول الودائع فقد عملوا على استثمار اموالهم الخاصة بإقراضها للغير مقابل فوائد يحصلون عليها منهم وفي مرحلة لاحقة على استثمار الودائع التي لديهم اي مال غير المودع عندهم بإقراضها للأفراد مقابل فائدة و قد حققوا مقابل ذلك ارباح طائلة ،و لم تقق ممارسة الصيارفة عند هذا الحد فقد اخذوا يسمحون لعملائهم سحب مبالغ تتجاوز ارصدة ودائعهم و هذا هو السحب المكشوف.[1]

[1] **شاكر القزويني،مخاضرات في اقتصاد البنوك** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الرابعة،الجزائر،2008،ص 25 26.

وفي اواخر القرن السادس عشر أنشئت بنوك صارفة حكومية تقوم بحفظ الودائع، و السهر على سلامتها و هكذا تطورت الممارسات المالية من صراف الى بيت الصرف ثم الى البنك ، يصعب تاريخيا أن نحدد حتى ظهر أول مصرف هو مصرف (البندقية) الذي انشأ حوالي-1150-1157 وبنك (أمستردام) حوالي 1600 قد ازدهرت الاعمال المصرفية نتيجة تدفق الخيرات و المعادن النفسية في القرنين السادس و السابع عشر . منذ بداية القرن الثامن عشر زاد عدد البنوك في اوروبا و كان اكثرها صغيرا و عائليا وقد زادت وظائف البنوك بالإضافة الى الخصم فقد توسعت في الاقراض و التسهيلات الانتمائية و خلف النقود، و بمجيئ الثورة الاقتصادية و الدخول في عصر الانتاج الكبير و الذي يحتاج تسيره لأموال كبيرة اخذت البنوك تتوسع هي الاخرى.

و في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ازداد عدد البنوك المتخصصة في الاقراض المتوسط وطويل الاجل ، وهي ضروري لتكوين راس المال الذي يؤتي ثماره الى بعد فترة طويلة نسبيا ومن تلك الثمار يفترض شديد اقتصاد الدين ، وفي اواخر القرن التاسع عشر بدأت حركة تركز البنوك بواسطة الاندماج او عن طريق الشركة القابضة (اي شراء معظم اسهم البنوك الاخرى) وقد صاحب ذلك زيادة تدخل البنوك في تنظيم اعمال البنوك و اقتصر اصدار الاوراق النقدية على بنوك معينة عرفت بالبنوك المركزية ،فقد تاخر ظهورها نسبيا ففي السويد كان ظهورها سنة 1694 وفي فرنسا سنة 1800.

وتضمن نشاطها في البداية على اصدار النقود و توالي الاعمال المصرفية الحكومية ،و بدأت تباشر وظيفتها في الرقابة على الائتمان من حيث كميته و نوعيته و سعره و في استخدام سعر الخصم كأداة لتحديد الائتمان و في القرن العشرين استقرت مهمتها كبنك البنوك اي المقرض الاخير.[1]

[1] **شاكر القزويني ،محاضرات في اقتصاد البنوك** ،مرجع سبق ذكره ، ص 27.

2- مفهوم البنوك :

كلمة بنك (bank ;banque) اصلها هو الكلمة الايطالية بانكو banco وتعني مصطبة ،و كان يقصد بها في البدئ المصطبة التي كان يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ،ثم تطور المعنى فيما بعد ليقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات ،ثم اصبحت في النهاية تعني المكان الذي يوجد تلك المنضدة و تجرى المتاجرة بالنقود.[1]

- كما يعرف على أنه مؤسسة او شركة مكونة لغرض التعامل في النقود و الانتئمان ،وعلى ذلك فالصرفي (banker) يقدم مكانا امينا للودائع النقدية و يصدر اوراق البنكنوت في بعض الدول و يسير المدفوعات عن طريق القيود الدفترية بطرق مختلفة ،بحيث يقلل من الحاجة الى النقود الفعلية لأداء العمليات المختلفة في ميدان النشاط الاقتصادي و التجاري.[2]
- هو تلك المنشاة التي تقبل الودائع من الافراد و الهيئات تحت الطلب او الاجل ،ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض و السلفيات.[3]
- البنك هو مؤسسة مهمتها الاساسية و العادية الحصول من الجمهور على الاموال في شكل ودائع ،وفي شكل اخر تستخدمها لحسابها الخاص في عملية الخصم او القرض او عمليات مالية.[4]
- من خلال التعاريف السابقة نستنتج ان البنك هو مؤسسة مالية تنشط في عالم النقود و الاعمال الذي يتميز بوجود حاجة مستمرة لتداول الاموال بمبالغ مختلفة بين اعوان النشاط الاقتصادي ،وذلك وفقا بطبيعة وحجم العمليات المراد القيام بها حيث تسمح هذه الحركة المستمرة و النشاط الدائم لبعض الاطراف بتحقيق فائض مالي و في نفس الوقت تسبب في عجز مالي.

[1] **شاكر القزويني ،محاضرات في اقتصاد البنوك** ،مرجع سبق ذكره،ص 24.

[2] **حسين عمر ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية** ،دار الشروق ،جدة ،الطبعة 2 ،1979 ، ص 53.

[3] **اسماعيل هاشم ،مذكرات في النقود و البنوك** ،دار النهضة العربية ، بيروت ،1996 ،ص 43.

[4] **فريدة بخزار يعدل ،تقنيات و سياسات التسيير المصرفي** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،الطبعة 3 ،2005،ص 62.

المطلب الثاني : انواع البنوك و خصائصها.

يتكون الجهاز المصرفي في أي دولة من البنك المركزي الذي يأتي على رأس هذا الجهاز ،و يشرف على مجموعة من البنوك التجارية و البنوك المتخصصة و كل بنك من هذه البنوك يتميز من خصائص عدة وذلك على النحو التالي:

1- **البنك المركزي :**

أ- **تعريف البنك المركزي :** يعتبر بنك البنوك الذي يقف على قمة الجهاز المصرفي و يشرف على جمع المدى الطويل فهو يعنيها عند الحاجة وهي اما تكون مملوكة ملكية تامة او جزئية للدولة او تكون ملكية خاصة و في هذه الحالة فإنها تخضع لرقابة و اشراف الدولة عادة ما تتولى الوظائف الاخرى للبنوك مثل خدمة للحكومة و الإشراف على سياسة الائتمان و السياسة النقدية في الدولة مكا ان البنك المركزي هو بنك الإصدار الذي يتمتع بحق اصدار العملة الورقية بمقتضى القانون ،وهو الذي يقبل الودائع من البنوك و يقوم بإقراضها. [1]

ب- **خصائص البنك المركزي :**

تتصف مجموعة من السمات و التي قد لا تتصف بها بقية البنوك منها ما يلي:

- تتم ادارتها من قبل افراد لهم صلة مباشرة بالهيئات الحكومية ،اي البنوك المركزية تعود ملكيتها للدولة .
- لا تهدف هذه البنوك الى الربح المادي ، بل انها تتحمل مسؤولية اجتماعية و اقتصادية في اتجاه القطاعات و نشاطات المجتمع .
- لهذه البنوك علاقة وثيقة بالبنوك التجارية و المتخصصة اذا تملك السلطة اساليب مختلفة نمكنها من التأثير في انشطة و فعالية هذه المصاريف بهدف تحقيق السياسة الاقتصادية .[2]

[1] **يحي سهام** ،**دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ،جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم،2010 – 2011 ،ص 09.

[2] **يحي سهام** ، نفس المرجع ،ص 09.

2- البنوك التجارية:

ترجع نشأة البنوك التجارية الى الفترة الاخيرة من القرون الوسطى في أوروبا و بالذات في مدن البدقية وجنوا وبرشلونة ،وقد دفع عدد من المفكرين في الربع الاخير من القرن السادس عشر على المطالبة بإنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم بيازايلتو عام 1609انشئ بنك امستردام وكان غرضه الاساسي حفظ الودائع وتحويلها من الطلب .

أ- تعريف البنك التجاري :

هي التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة من تلقي الودائع و توظيفها و خصم الاوراق التجارية ومنح القروض و ما شبه ذلك . و اهم ما يميز البنوك التجارية من غيرها من البنوك الاخرى هو قيلولتها للودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الاموال الى اصحابها في اي وقت للدوام الرسمي للصرف.[1]

ب- خصائص البنك التجاري :

السعي الى الربح عكس البنوك المركزية حيث ان البنوك التجارية مشاريع رأسمالية هدفها تحقيق اكبر ربح ممكن بأقل نفقة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من طرف الاطراف او الشركات.

اختلاف النقود المصرفية عن النقود القانونية فالنقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية غير نهائية و الثانية التي تصدرها البنوك التجارية نهائية بقوة التشريع .

- تتأثر برقابة البنك المركزي و لا تؤثر عليه.
- تعد البنوك التجارية و تتوزع تبعا لحاجة السوق النقدية امام وجدانية البنك المركزي .
- تقوم البنوك التجارية بتوظيف الاموال التي يحصل عليها من الاقراض و شراء الاوراق التجارية المتوسطة و طويلة الاجل.[2]

[1] زبوجة سيد أحمد ،القروض البنكية ،مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية ،جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم ،2008 – 2009 ،ص 04.

[2] **زبوجة سيد أحمد** ،مرجع سبق ذكره ، ص 05.

3- البنوك المتخصصة :

أ- تعريف البنوك المتخصصة :

هي بنوك تتخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين و يرجع السبب في هذا التخصص الى ما تقتضيه ظروف تمويل في كل من هذه المجالات ذات الطبيعة المتباينة .[1]

ب- انواع البنوك المتخصصة :

- **بنوك التنمية الصناعية:** هي بنوك متخصصة في بنوك التنمية الزراعية: انشاء و تمويل الصناعات المختلفة او امدادها بالأموال اللازمة لشراء المواد الخاصة و الالات او بغير ذلك من وسائل التمويل . هي تلك البنوك او المؤسسات الإقراض الزراعية المتخصصة في تقديم خدمات مصرفية لعملائها في مجال الزراعة و تكون في تمويل النفقات الزراعية و الحصاد في شراء الالات الزراعية و صلاح الاراضي....الخ.
- **بنوك عقارية :** تهتم هذه البنوك بتمويل انشطة التشديد و المساهمة وتقدم هذه المصارف قروضا و تسهيلات للمواطنين بهدف انشاء المساكن و العمارات و غالبا ما تقدم قروض لأجال طويلة تتجاوز العشر سنوات .
- **البنوك السلامية:** هي مؤسسة مالية تمارس العديد من الانشطة المالية و الاقتصادية و تختلف في فلسفتها و ممارستها عن مصاريف الاخرين التي تتعامل بأسعار فائدة.[2]

[1] **الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون ، الجزائر، 2001 ، ص 115.

[2] الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، مرجع سبق ذكره ،ص 116.

ج- خصائص البنوك المتخصصة:

تقوم البنوك المتخصصة بعمليات الائتمان المتوسط وطويل الاجل في نشاط اقتصادي معين تعكس تسميتها كالبنوك العقارية و الزراعية و الصناعية او قد يرجع التخصص الى مقابلة حاجات انتمائية من نوع خاص كما هو الحال مثلا بالنسبة لبنوك الاستثمار و الاعمال تعتمد البنوك المتخصصة على مواردها الذاتية و ايضا على موارد الخارجية اي غير ذاتية و يغلب على تلك الموارد الاخيرة طابع الاقراض من سوق المال عن طريق اصدار سندات نشتريها خاصة مؤسسات التمويل الكبرى و شركات التامين و تقترض البنوك التجارية او من البنك المركزي او من الدولة ايضا.

وجدير بالذكر ان البنوك المتخصصة في الدول النامية تعتمد بصفة رئيسية في الحصول على الموارد الخارجية ضيق المساومة و البنوك التجارية و البنك المركزي وذلك لضيق الاسواق المالية في تلك الدول و عادة تقدم لها تلك القروض بأسعار فائدة منخفضة .[1]

[1] **الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك** ، مرجع سبق ذكره ،ص 117.

المطلب الثالث: اهداف البنوك

1- **الاهداف المالية :** استمرار تحقيق الارباح هو الهدف الرئيسي فالبنك يسعى الى تحقيق و تعظيم الربح .

الحفاظ على نسبة معقولة من السيولة اي وجود فترة ممكنة من السيولة في حوز البنك تكفي لمواجهة التزاماته اتجاه العملاء في كل الاوقات و مختلف الديون المختلفة .

2- **الاهداف المرتبطة بالخدمات المصرفية : (الاهداف الانتاجية)**

- تحسين الخدمات المصرفية .
- توزيع و تطوير الخدمات المصرفية لمواجهة متطلبات جمهور العلماء
- تحقيق تكاليف تقديم الخدمات المصرفية .
- تقلب الوقت الضائع.

3- **الاهداف الخاصة بالبقاء و الاستمرار و تجنب الاخطار**

4- **الاهداف الخاصة بالنمو و الاستمرار و المحافظة على الموارد المالية و البشرية و حمايتها.**

5- **الاهداف الجماعية و النسبية مثل تحقيق مستويات مرضية من الفوائد او الخدمات لأطراف التعامل الداخلي و الخارجي .**[1]

[1] **زبوجة سيد أحمد** ، القروض البنكية ،مرجع سبق ذكره ص 05 .

المبحث الثاني : وظائف البنوك و اهميتها

ترجع اهمية البنوك الى انها احد الدعامات الاساسية للاقتصاد القومي حيث تلعب البنوك دورا هاما في تسهيل المعاملات الاقتصادية و التعاملات المالية .

المطلب الاول: وظائف البنوك

1- وظائف البنوك المركزية :

يتميز البنك المركزي بثلاث وظائف أساسية:

أ- **بنك البنوك :** فالبنوك تحتفظ لديه بأرصدتها النقدية الفائضة عن حاجتها كما انها تلجا اليه احتياجاتها للسيولة النقدية لإعادة خصم الاوراق التجارية التي سبق ان خصمتها هي ،و بالإضافة الى ذلك يقول ان البنك المركزي هو المفرض الاخير للنظام الائتماني لذا يستحق وصف بنك البنوك.

ب- **بنك الاصدار:** هو البنك الذي يحق اصدار النقود الورقية ، البنكوت كما له حق اصدار النقود المساعدة المعدنية و يقوم بوضع خطة الاصدار و حجم النقد المتداول ويشرف على تنفيذ الخطة وهو ايضا المسؤول عن غطاء العملة الورقية من الذهب و العملات الأجنبية .

ج- **بنك الدولة :** فهو مصرفا و مستشارها المالي و تحتفظ لديه بودائعها و هو يقدم لها ما تحتاج اليه من قروض مختلفة الاجال و يتولى ايضا خدمة الدين العام يصدر القروض سندات وحوالات و يشرف على اطفاء القروض لأي الايفاء بالدين و دفع الفوائد.

و في الاخير هو الاداة الرئيسية لتنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية و ذلك عن طريق الرقابة على الائتمان و توجيهه.

و باختصار فان البنك المركزي هو في الحقيقة بنك الحكومة في ان واحد و هو كبنك يختلف عن البنوك باعتباره لا يهدف الى تحقيق الارباح بل يعمل على تحقيق الصالح العام وفق منظور الحكومة و لهذا فانه يرتبط بالحكومة في مختلف بلدان العالم بروابط وثيقة و عادة يكون مؤمما.[1]

[1] **شاكر القزويني** ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 32 ،33.

2- وظائف البنوك التجارية :

أ- تعيين المدخلات : تعين الاحتفاظ بودائع الافراد و الشركات و المؤسسات و تنميتها حيث تتم تلك الودائع في شكل ودائع حسابات جارية تحت الطلب و لا يدفع عنها فائدة باعتبار انها ترتبط بأصحابها على ذمة الاحتفاظ بها و بوضعها تحت تصرفه في اي وقت و الدافع للأجل لا يستطيع اصحابها التصرف فيها لا بعد مضى وقت معين فهي تمثل حسابات اجلة و تدفع عنها فوائده مقابل التنازل من اصحابها عن حق استخدامها في اي وقت و لا تظل النقود المودوعة لدى البنوك عاطلة .

ب- خصم الاوراق التجارية: وهي تتمثل اساسا في الكميات التي تعتبر اداة هامة الائتمان التجارية و تؤدي الى تنشيط و تسيير المعاملات و قد تكون هذه الاوراق قابلة لدفع بعد فترة من زمن في حين ان المستفيد يحتاج الى نقودها المباشرة اعماله فيتقدم بها لاحد البنوك التجارية التي يقوم بخصمها اي يعطيه قيمتها بعد استنزال الخصم وه يمثل الفوائد عن المدة الباقية قبل استخدامها بالإضافة الى عمولة يحطها البنك مقابل قيامه بهذه العملية .

ج- وسائل دفع جديدة : تشمل وسائل اللاقتصاديات الحديثة في النقود المساعدة التي تشكلها وزارة المالية بالإضافة الى النقود المصرفية التي تمثل الودائع في شكل حسابات جارية التي تمكن السحب عليها بواسطة الشبكات .

د- تقديم بعض الخدمات الاخرى : كتاجر خزائن شخصية للعملاء وتسوية الحسابات بينهم و قبول مدخراتهم و القيام بدراسات الجداول الاقتصادية للمشروعات لخدمة العملاء و خدمات الاستثمار في الاوراق المالية و غيرها من الخدمات .[1]

[1] **عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك** ،الدار الجامعية مصر ،2007 ، ص 123.

3- وظائف البنوك المتخصصة :

نذكر بعض الوظائف التي تقوم بها البنوك المتخصصة :

أ- شراء اسهم و سندات ببعض المشروعات التنموية المحددة لها لزيادة سيولة هذه المشروعات و قدرتها على التمويل الذاتي و الاشتراك و المساهمة في المشاريع التنموية.

ب - تكمل عمل البنوك التجارية و ذلك بتقديم الخدمات التي يقبلها البنك التجاري و خاصة الاحتياجات الطويلة المدى كما انها تساهم في تحقيق التنمية كلا في مجال تخصصه و هذا يعتمد على نوع السياسة التي تضعها الحكومة في مجالات التنمية .

ت - اصدار ضمانات تسمح لمستحقاتها من المشروعات التنموية المحددة بالاقتراض من الشيك المركزي او البنوك التجارية و ذلك لفترات مختلفة و بأسعارها فائدة متميزة .

ث - اصدار خطابات ضمان من الصندوق بالنسبة للقروض و التسهيلات الائتمانية الخارجية لاستراد التكنولوجيا و الاجهزة الصناعية من الخارج.[1]

[1] شاكر القزويني ،محاضرات في اقتصاد البنوك ،مرجع سبق ذكره ص 34.

المطلب الثاني : اهمية البنوك

تتضح اهمية البنوك من خلال ثلاثة محاور اساسية وهي :

1- دورها في التنشيط الفعال و قدرتها على تمويل المشاريع التنموية خروجها من النشاط و الوظائف التقليدية و قيامها بمهام تقديم خدمات مصرفية حديثة دورها في خدمة التجارة الدولية عن طريق شبكية فروعها و مراسلها المنتشرة عبر العالم .

2- و نلاحظ ان الذهنية الاقتصادية لنشاط البنوك و دورها يتمثل فيمايلي:

- جندي و تجميع المدخرات و توخميها نحو الاستثمارات التي تعمل على زيادة النتائج المحلي وذلك بحلق قيمة انتاجية جديدة تمكن من فتح افاق نوعية للمجتمع .
- قيامها بدور بارز في الاسواق المالية

3- قيامها بدور الوسيط للعملاء في السوق المالي من شراء وبيع الاوراق المالية و تحميل الارباح الصالحة الناتجة لصالح العملاء مقابل عمولة معينة شراء و بيع الاوراق المالية لحسابها الخاص في الاسواق المالية.[1]

[1] **زبوجة سيد أحمد، القروض البنكية** ،مرجع سبق ذكره ص 05 .

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على ادارة البنوك

النظر الى المستقبل يمكن القول ان هناك حسب اتجاهات يكون لها تأثير جوهري على الادارة في البنوك و هي متمثلة في تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية ،التنوع و نظم المعلومات الادارية ،العالمية وكذلك التغير الاجتماعي نوجزها فيما يلي:

1- تكنولوجيا الحسابات الإلكترونية :

ان الاستخدام المتوسع و المكثف للحاسبات الالكترونية من قبل البنوك سيكون له 5 نظم الاثر بل كافة العمليات التنفيذية داخل البنك و على نظم الادارة التي تتبعها البنوك .

تستخدم البنوك الحسابات الالكترونية لترشد عملية اتخاذ القرارات داخل البنك و تستخدم في التحليل الجغرافي في مسح دراسة المناطق التي تمكن البنك ان ينشئ فيها افرع له ، و تستخدم كذلك في التحليل الديموغرافي في دراسة نسبة السكان و توزيعهم و حركته و اتجاهاتهم ورغباتهم ..الخ

و التي يعتمد عليها البنك في تحديد انواع الخدمات التي يقدمها لعملائه حاليا و مستقبلا تتأثر كافة تعديلات البنك مع عملائه باستخدام لهذه التكنولوجيا الحديثة .

و تستخدم الحسابات الالكترونية ايضا في وضع خطط ربحية للبنك و تخطيط سوق العملات و تخطيط علاقته بسوق الاستثمار و المستثمرين فهي بالتأكيد تؤثر من عدة نواحي على نمط الادارة في البنوك.[1]

2- التنوع و نظم المعلومات الادارية :

أ- التنوع : ان التوجه الحالي و المستقبلي في عمل البنوك هو نحو تنوع الخدمات التي تقدمها و تعدد مهامها و تعب انشطتها التي تقوم بها و التي تنتمي من قريب او من بعيد للنواحي المالية ،يؤدي هذا الاتجاه الى ضرورة تنمية اساليب توجيهية جديدة خاصة بالصناعات الخدماتية في مختلف بنوك العالم ، و سيعطي الاتجاه اهمية متزايدة للتخطيط الاستراتيجي بالذات فيما يتعلق بماهية المنظمة التي يريد ان يجدها البنك و نوعيتها ،معدل التنمية و معدل التغير و التطور .[2]

[1] **محمد سعيد انوار السلطان ،ادارة البنوك** ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ،2005 ،ص 77.

[2] **محمد سعيد انوار السلطان ،ادارة البنوك** ، مرجع سبق ذكره ،ص 78.

ب – نظم المعلومات الادارية : تؤثر نظم المعلومات الادارية الحديثة و الفعالة على كفاءة الادارة في البنوك فهي تدعم و تساند عمليات مراجعة و متابعة التخطيط و الرقابة بالنسبة لتنمية الاعمال و تنمية العاملين و سيكون استخدامها اثار بعيدة المدى على السرعية في عملية اتخاذ القرار وكذلك تدريب العاملين في كافة المستويات الادارية و ايضا على وسائل الاتصال و تداول المعلومات الداخلية و الخارجية .[1]

د- العالمية : خلال العشرين سنة الماضية قامت بنوك قبل بنك " شيزمانهاتن" و "باركليز" و غيرهم من البنوك الرئيسية في العالم بالتوسيع في انشطتها عالميا من خلال وكلاء و ممثلي ومكاتب تمثيل دائمة و افرع و بنوك مشتركة مع شركاء مجانيين ،وهناك مؤشرات ودلائل تشير الى ان هذا التوسع و الانتشار وحده من قبل هذه البنوك لن يكون كافيا لمقابلة الحاجة للخدمات المصرفية من قبل العملاء المحليين و العملاء متعددي الجنسية .

وبالتالي فان الاتجاه المستقبلي سيكون نحو انشاء بنوك متعددة الجنسية و مجموعات مصرفية عالمية لتساعد و تدعم عمليات التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم و انشاء مثل هذه المنظمات العملاقة سيكون له تأثير جوهري على نمط ادارتها و هياكلها التنظيمية و مجالات عملها و تعاملاتها .

3- **التغير الاجتماعي :** هذا الاتجاه الخير و الذي نشأ و تطور بطريقة موازية للاتجاهات السابقة والى حدما كنتيجة لها يجب على البنوك ايضا ان تواجهه. فالبنوك في حاجة متزايدة لمواجهة التحديات الناتجة عن سرعة معدل التغير الاجتماعي و اتساع نطاقه ،فسرعة التغير الاجتماعي و سرعة نطاقه يضيفان بعدا جديدا الى الفعالية المحتملة و المترقبة للإدارة في البنوك ،مكا يجب على البنوك ان تغطي اهتماما متزايدا للأبعاد الاجتماعية لنشاطها فعليها مسؤولية اجتماعية متزايدة الاهمية نحو البيئة التي تعمل فيها و هذه المسؤولة الاجتماعية ستؤثر على اسلوب و نمط ادارتها و اولويتها . هذه الاتجاهات مجتمعة تؤدي الى نتيجة حتمية و هي ان انظمة و ادوات الادارة في البنوك حتى في البنوك حتى في اكثر الدول تقدما تحتاج الى مزيد من التذهيب و التطوير و التحديث و التنمية .وبالرغم من اختلاف توقيت و نطاق هذا التغير في بيئة الادارة في البنوك كنتيجة لاختلاف الثقافات و العوامل القومية (من دولة الى دولة) و التنظيمية (من بنك الى بنك اخر) الى ان المفاهيم الادارية و الارباح المرتقبة و الاعمال و الانشطة المحققة فهذه الارباح كانت لها في مجال التطبيق العمال العدية من السمات الموحدة او العامة .[2]

[1] **محمد سعيد انوار السلطان ،ادارة البنوك** ، مرجع سبق ذكره ،ص 79.

[2] **محمد سعيد انوار السلطان ،ادارة البنوك** ، مرجع سبق ذكره ،ص80 .

المبحث الثالث : مفاهيم حول التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية شاقة تحتاج الى جهد كبير ونفقات طائلة ووقت طويل تقدم مفهوم مبسط عن التنمية الاقتصادية واهم اهدافها .

المطلب الاول : مفهوم التنمية الاقتصادية ومؤشرات قياسه

1- **مفهوم التنمية** : ان مصطلح التنمية يعني اشياء مختلفة الى مختلف الاشخاص ، ولهذا من الضروري ان يكون لدينا تعريف محدد و مقبول ولقد اختلفت الآراء عند الاقتصاديين و الكتاب حول مفهوم التنمية الا أنها اجتمعت على ان التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع و تجاوزت بذلك مفهوم النمو الاقتصادي :

- عرفت التنمية الاقتصادية بانها العملية التي مقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف الى التقدم و يصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان الاقتصادي .[1]
- هي عملية حصر لكافة الموارد المادية و المالية و البشرية على المستوى القومي ثم ايجاد الطرق الممكنة لاستخدام هذه الموارد، و التقدم الاقتصادي وبما يعود عامة على الشعب بأخير و الرفاهية و هي عملية تستهدف زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد .[2]
- هي نشاط مخطط له يهدف الى احداث تغيرات في الفرد و الجماعة و التنظيم من حيث المعلومات و الخبرات ومن ناحية الاداء وطرق العمل ومن ناحية الاتجاهات و السلوك مما يجعل الفرد و الجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة و انتاجية عالمية .[3]
- هي مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي اسنادا الى قواته الذاتية لضمان تواصل هذا النمو و التزامه لتلبية حاجيات افراد المجتمع ، و تحقيق اكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية .[4]

---

[1] مدحت القريشي ،التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات و موضوعات) ،دار وائل للنشر و التوزيع ،2007،ص 122 .

[2] **أحمد محمد اسماعيل برج ، التنمية الاقتصادية و التطبيق العملي لها** ، في الفقه الاسلامي، دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية 2013،- 2014 ،ص 27 .

[3] **لسبتي و سيلة ،تمويل التنمية المحلية في اطار صندوق الجنوب لدراسة ودائع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة** ،مذكرة ماجستر ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، 2005،ص 04 .

[4] **خشيب جلال ،النمو الاقتصادي** ،شبكة الالوكة ،بدون ذكر السنة ،ص 60.

المطلب الثاني : اهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية اهداف عديدة تدور كلها حول رفع معيشة السكان و توفير اسباب الحياة الكريمة لهم و بالتالي تعتبر التنمية في البلاد النامية كوسيلة لتحقيق الاهداف المنشودة .

ونستعرض فيمايلي بعض الاهداف الاساسية التي يجب ان تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية :

1- **زيارة الدخل القومي :** تعتبر زيادة الدخل القومي اهم اهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية ذلك بان الفرض الاساسي الذي يدفع هذه البلاد الى القيام بالتنمية هو فقرها ،انخفاض مستوى معيشة اهلها وتزايد نمو عدد سكانها و لا سبيل القضاء على كل هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي .

والدخل القومي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي ،اي ذلك الذي يتمثل في البلع و الخدمات التي تنتجها المواد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة وليس هناك في شك في زيادة الدخل القومي الحقيقي في اي بلد من البلدان انما تحكمها عوامل معينة لمعدل الزيادة في السكان و امكانيات البلد المادية و الفنية مثلا كلما كان معدل الزيادة في السكان كبر كلما اضطرت الدولة الى العمل على تحقيق نسبة اعلى للزيادة في دخلها القومي فكلما توفرت اموال اكثر وكفاءات احسن كلما امكن تحقيق نسبة اعلى للزيادة في دخلها القومي فكلما توفرت اموال اكثر و كفاءات احسن كلما امكن تحقيق نسبة اعلى للزيادة في الدخل القومي و بالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة فان نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبيا و عموما يمكن تحقيقه من زيادة الدخل القومي أيا كان حجم هذه الزيادة او نوعها انما تعتبر من اولى اهداف التنمية الاقتصادية و اهمها على الاطلاق في الدولة المتخلفة اقتصاديا .[1]

[1] **ناجي حليمة ،دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود مالية جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2015- 2016 ص 21.

2- **رفع مستوى المعيشة :** يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الاهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية الى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا ،ذلك انه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة المادية للحياة و تحقيق مستوى ملائم للصحة و الثقافة.

لم يرفع مستوى معيشة السكان ،و بالدرجة الكافية لتحقيق مثل هذه الغابات فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التغير من معنى لان التنمية الاقتصادية اذا وقفت عند حد خلف زيادة في الدخل القومي ،فان هذا قد يحدث فعلا غير ان هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بان تغير في مستوى المعيشة و يحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة اكبر من نسبة زيادة الدخل القومي او عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا .

فزيادة السكان نسبة اكبر من زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل و بالتالي انخفاض مستوى المعيشة ،وكذلك الحل لو كان نظام توزيع الدخل مختلا و في هذه الحالة تتحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي الى الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي و هي عادة تكون قلة من الناس و بالتالي يبقى مستوى المعيشة الجزء الاكبر من السكان على حالة هذا ان لم ينخفض و بما اننا نقيس مستوى المعيشة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فكلما كان هذا المتوسط مرتفع كلما دل ذلك الى انخفاض مستوى المعيشة و بالعكس كلما كان منخفضا كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فكلما كان هذا المتوسط مرتفع كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة و العكس كلما كان منخفضا دل ذلك على انخفاض مستوى المعيشة .

لذلك لابد ان تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة متوسط دخل الفرد حتى يتسن رفع مستوى معيشة و تحقيق هذا لا يتوقف عند خلق زيادة في الدخل القومي فحسب بل يجب ان ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة و طريقة توزيع الدخل من جهة اخرى ، فمن ناحية يجب العمل على وقف النمو المتزايد في عدد السكان نسبيا و ذلك بالتحكم في معجل المواليد و الهبوط به الى مستوى ملائم ومن ناحية اخرى يحب تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل القومي بين السكان .[1]

[1] ناجي حليمة ،دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ،ص 22.

3- **تقليل التفاوت في الدخول في الثروات :** هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي اذ انه ي معظم الدول المتخلفة نجد انه بالرغم من انخفاض الدخل القومي و هبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فروقا كبيرة في توزيع المدخول و الثروات .

اذ تؤخذ طائفة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته و نصيب عالي من دخله القومي بينما لا تملك غالبية افراد المجتمع لا بنسبة بسيطة من ثروته و تحصل على نصيب متواضع من دخله القومي ،وهذا التفاوت من توزيع الثروات و الدخول يؤدي الى انقسام المجتمع الى حالتين كحالة من الغنى المفرط و حالة من الفقر المدفع ،اضافة الى انه غالبا ما يؤدي الى اضطرابات شديدة فيها نتيجة المجتمع وما يستهلكه و كلما زاد هذا الاضطراب زاد راس المال المعطل في المجتمع ،ذلك ان الطبقة الغنية لا تتحقق في العادة كل ما تحصل عليه من اموال بسبب ارتفاع ميلها الجدي للاستهلاك .

اضافة الى ان الجزء الذي تكنزه الطبقة الغنية و لا تنفقه في العادة كل ما تحصل عليه من اموال بسبب ارتفاع ميلها الجدي للاستهلاك اضافة الى ان الجزء الذي تكنزه الطبقة الغنية و لا تنفقه يؤدي في الاجل الطويل الى ضعف قدرة الجهاز الانتاجي ،زيادة تعطل العمال ذلك بانه لو اعيد انفاقه على شراء السلع و خدمات في السوق للعمل على زيادة نشاط الاعمال و بالتالي زيادة تشغيل العمال لذلك فليس من المستغرب اعتبار تقليل التفاوت في الدخول و الثروات من بين الاهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية الى تحقيها .

4- **تعديل التركيب النسبي** : هناك اهداف اخرى اساسية لتنمية الاقتصادية تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي ، وان كانت تعتمد على الزراعة فقط و البحث في انشاء و دعم قطاع الصناعة و ذلك ان الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد الى خطى التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الانتاج و الاسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل فيما يشكل خطرا جسميا على هدوء و استقرار مجرى الحياة الاقتصادية .

يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد احداث توازن في القطاعات و عدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في احياء قطاع الزراعة للوصول الى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير كما لم ننسى قطاع الصناعة و الذي يمثل احدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من اجل الوصول الى تنمية اقتصادية شاملة .[1]

[1] **ناجي حليمة ،دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره ،ص23.

5- **رفع مستوى الحياة :** تهدف التنمية الاقتصادية الى رفع مستوى حياة العمال تدريجيا عن طريق تلبية حاجياتهم الاساسية و يتضمن هذا الهدف الاستنتاجات التالية :

أ- ضرورة رفع انتاجية العمل دون ان يتم ذلك على حساب الاستخدام خاصة و نحن في بلد يتميز بمعدل تزايد سكاني هام .

ب- ضرورة التحكم الواضح في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادي و خصوصا العلاقات المدنية بالريف كي تتحاشى الاثار السلبية للنضج و التحفيز.

ج- ضرورة وجو ادلة و براهين لصالح التقنيات الاكثر تقدما لكنه تضمن وبنفس الوقت وعيا حادا اتجاه التبعية التكنولوجية المعقدة جدا.

د- توجيه الاستمارات افضل توجيه للاستثمار هو الذي يشجع مباشرة او بصورة غير مباشرة على انتاج السلع المفيدة للفئات الشعبية .[1]

[1] **ناجي حليمة ،دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره ،ص 23.

المطلب الثالث : معوقات التنمية الاقتصادية

هناك العديد من الاسباب التي تعيق التنمية الاقتصادية و تختلف من عائق لأخر منها فيما يلي :

1- العوائق الاقتصادية : تتمثل في :

أ- دائرة الفقر المفرغة : تعد دائرة الفقر المفرغة احدى الحلقات العديدة في العالم الاقل تقدما ، و الفكرة وراء ذلك انه يمكن الاختباء من الناس ان يدخروا و يستثمروا بسهولة اكثر ن قيام الفقراء بذلك و قياس عليه فان الامر يعد اكثر صعوبة بالنسبة للدول الفقيرة ان تدخر و تستثمر بالقدر الكافي الذي يمكنها من اجتياز الفقر.

ب- ضيق حجم السوق : ان العلاقة بين ضيق حجم السوق و التخلف الاقتصادي تستند اساسا على الفكرة القائلة بان وفرات الحجم في الصناعة تعتبر احد ملامح الرئيسية للتنمية ،فان وجب على المشروعات الصناعة ان تكون كبيرة من اجل الاستخدام الكفء للتكنولوجيا الحديثة فان حجم السوق الذي تباع فيه السلع التي تنتجها تلك المصانع يجب ان تكون كبيرة الا ان هناك رؤيا يعزي صغر حجم السوق في الدول النامية الا انخفاض الدخول ومن ثم الطلب في تلك الدول .

2- العوائق الحكومية : تتمثل في :

أ- الاستقرار السياسي : يفترض في الحكومة اولا ان تكون قادرة على تهيئة و تعزيز بيئة مستقرة للمشروبات الحديثة ، سوءا كانت قطاعا عاما او خاصا و كحد ادنى يتوجب على الحكومة تجنب الحرب الاهلية اذ يعد ضروريا قبل ان يصبح النمو الاقتصادي الحديث ممكنا و كان من الممكن تصور ان الحكومات الاستعمارية تعمل على تشجيع تنمية حقيقية الا انه في اغلب الاحوال لم يتم ذلك .[1]

[1] **مالكو لم جيابز ،مايكل رومر داوين بيركز ، دونالد سنودجراس ،اقتصاديات التنمية** ، دار المريخ للنشر،1995،ص ص 51،57.

خلاصة :

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستخلص ان البنوك لها دور هام و اساسي في العمليات المصرفية بحيث يعرف بصفة ادق بانه يقبل الاموال و يفترضها و يستفيد من ذلك و انه يقوم للمتعاملين تقنيات و طرق مختلفة سواء قصيرة الاجل او المتوسطة و طويلة الاجل ، بحيث هذه التقنيات يتم اختيارها من طرف هؤلاء المتعاملين وفقا لمعايير مختلفة قد يتعلق بعضها بنوع و طبيعة العملية او الصفة او بعلاقة البنك بعملية او حتى الى علاقة المتعاملين فيما بينهم و تسهيل و تشريع هذه المبادلات تستخدم البنوك و سائل للدفع منها كلاسيكية و منها حديثة.

وما نجدر الاشارة اليه في هذه النقطة ان بعض و سائل الدفع يعتبر في نفس الوقت تقنيات للتمويل قصيرة الاجل كون ان البنك يستند ضمن الصفقة بدلا عن عمليه . وتبين لنا ان البنوك هي محور النظام المالي و العمل الاقتصادي فهي تسعى لتعبئة المدخرات و توظيفها وفق ضوابط و معايير معينة في اطار السياسات الاقتصادية التي تتم بالتغير و عدم الاستقرار ، و لكنها مازالت لم تجد نفسها وسط تلك التغيرات وهذا بسبب سياستها البنكية السطحية.

وبان عملية تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر تتم عن طريق النظام المصرفي الذي يعد بأجهزته المختلفة القلب النابض للاقتصاد الوطني .

فللتنمية الاقتصادية اهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان و توفير اسلوب الحياة الكريمة .

تمهيد :

تعتبر التنمية من اهم التحديات التي تشغل الدول سواء المتقدمة او النامية ، وهذا لأنها الوسيلة التي تسمح بتحسين مستوى معيشة الأفراد وزيادة رفاهيتهم و تقوية الاقتصاد الوطني بشكل يعزز مكانة الدولة وقوتها ويسمح بالاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة غير أن الدول النامية ورغم وعيها بمتطلبات التنمية منذ عقود و رغم توفر الكثير منها على الموارد اللازمة ،الا ان اغلب اقتصادياتها مازالت في دائرة التخلف .

باعتبار الجزائر دولة نامية فإنها تعاني ايضا من بعض مظاهر تخلف اقتصادها ، وهذا بسبب ضعف هيكلها الاقتصادي و بالاعتماد على عائدات صادرات القطاع النفط اعتماد مطلق رغم توفرها على الامكانيات اللازمة للنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية الاخرى بشكل يمكن من خلق اقتصاد تنوع يسمح بإحداث تنمية شاملة في جميع الميادين .

نتناول في هذا الفصل الهيكل الاقتصادي في الجزائر و المؤشرات التي تسمح بفهم الوضعية التنموية ،اضافة الى الامكانيات التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية ،كما سنتطرق الى المعوقات و أفاقها المستقبلية التي تواجه عملية التنمية بالجزائر.

المبحث الاول : وضعية التنمية في الجزائر

تعتبر استراتجية التنمية ،عن فن استخدام موارد الدولة و امكانياتها لتحقيق الاهداف العامة المسطرة لها والرؤية الشاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية و الرفاهية القادرة على الارتفاع بعملية نشر القيم الحضارية.

المطلب الاول : الهيكل الاقتصادي في الجزائر

يبين الهيكل الاقتصادي كيفية تكون اقتصاد الدولة و قطاعات الانتاج فيها و الاهمية النسبية لهم منها مدى الارتباط بين هذه القطاعات .

و يلاحظ ان الدول المتقدمة تتميز بهيكل اقتصادي متنوع بحيث يكون فيها لكل قطاع اقتصادي دور معتبر في المساهمة في الناتج المحلي و في استيعاب اليد العاملة ، وهذا عكس الدول النامية التي يعتمد الهيكل الاقتصادي في اغلبها على انتاج المنتجات الاولية و احتلال الصادرات من المنتجات الاولية المكانة الاولى من صادراتها دون ان يكون هناك استغلال جيد لهذه المنتجات الاولية في تنشيط القطاعات الاقتصادية الاخرى.

وفي الجزائر يلعب قطاع المحروقات دورا رئيسيا في الاقتصاد الوطني منذ السنوات الاولى للاستقلال حيث يعتبر هذا القطاع منذ الستينيات الدعامة الرئيسية للتنمية في مختلف المجالات الاقتصادية ، وقد كانت السياسة الاستعمارية المنتهجة في الجزائر قبل الاستقلال احد الاسباب الرئيسية التي جعلت الاقتصاد الزمني يبقى رهينة عاندات المحروقات حيث ركزت السلطات الاستعمارية علبى استخراج النفط و تصدره خاما و عدم خلق صناعات اخرى في الجزائر تسمح باستغلال المواد الاولية محليا وفي نفس الوقت تسمح بتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية الاخرى ،لذلك شكل القطاع النفطي محور اهتمام السلطات الجزائرية مباشرة بعد الاستقلال حيث اتجهت الجهود الى استرجاع السيادة الوطنية على الثروات البترولية وحد لاحتكارات الشركات الفرنسية عن طريق سياسات تأميم المنشآت البترولية و استغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني و تمويل مختلف المشاريع التنموية التي تم اعداها لمواجهة مختلفا الفترة الاستعمارية .[1]

[1] **محمد احمد الدوري ،محاضرات في الاقتصاد البترولي** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1983ص14.

وقد زادت مكانة المحروقات في الاقتصاد الوطني مع قيام الدولة الجزائرية بتأميم هذا القطاع بتاريخ 24فيفري 1871 وقرار اخذ نسبة 51 % من حصص الشركات البترولية الفرنسية ،كما ادى اندلاع الحرب العربية الاسرائيلية سنة 1973 الى زيادة اهمية القطاع النفطي في الجزائر بسبب ارتفاع العوائد البترولية نتيجة ارتفاع اسعار البترول على ان قرار منظمة اوبك الحفض التدريجي لإنتاجها البترولي وقد كانت هذه العوائد ركيزة السلطات العمومية في استراتيجياتها التنموية .[1]

هكذا صار النفط الدور الاهم في الاقتصاد الوطني حيث تعتمد عليه السلطات العمومية في الحصول على الموارد اللازمة لتمويل المشاريع التنموية . وتصنف الجزائر على انها دولة نفطية وهذا نظرا لاعتماد الاقتصاد الوطني بشكل كبير جدا على عائدات صادرات المحروقات .

[1] **عبد الهادي سويفي ،اساسيات التنمية و التخطيط الاقتصادي** ،القاهرة 2008 ص 38.

[2] **محمد احمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1983 ،ص14 .

المطلب الثاني : مؤشرات التنمية في الجزائر و الامكانيات التنموية في الجزائر

1- مؤشرات التنمية في الجزائر :

ان الانشغال بالسياسات و المخططات التنموية يقتضي فهم الوضعية التنموية التي يعيشها البلد و تحديد المكانة التنموية بأكثر دقة ممكنة و ذلك من اجل رسم الاهداف الموجودة من هذه السياسات و المخططات بطريقة صحيحة و يتم فهم و تحدي وضعية البلد التنموية عن طريق قياس التنمية في هذا البلد

لذلك يعتبر قياس التنمية من القضايا الهامة ، و هو يسمح اضافة الفهم و تحديد الوضعية النحوية بتقييم الجهود المبذولة في اطار عملية التنمية و تتم عملية القياس باستخدام مؤشرات يكون بعضها احصائي و البعض الاخر وصفي او تحصيلي .

و تلعب المؤشرات التنموية دورا رئيسيا في تحديد الوضعية التنموية ،اذ تسمح هذه المؤشرات بفهم الحالة الاقتصادية و يمكن من توضيح الكثير من المعطيات الخاصة بالتنمية كالناتج المحلي الاجمالي و المستوى المعيشي للأفراد و مستوى الفقر و مستوى التعليم و البطالة و نوعية الخدمات الصحية .

وتجدر الاشارة الى ان المؤشرات التي تستخدم في قياس التنمية قد عرفت تطورا كبيرا و اكبر التطورات التي عرفها مفهوم التنمية ، اضافة الى تنوعها بما يتناسب مع الجوانب المتعددة للتنمية غير انه لا يوجد مؤشر واحد بإمكانه ان يوضح كل جوانب التنمية كما ان لكل مؤشر مزاياه و عيوبه ، و تتمثل اشهر هذه المؤشرات فيما يلي :

أ- **المقياس التقليدي للتنمية :** يرتكز على حساب الناتج المحلي الاجمالي و يشتق منه بعض المؤشرات كمعدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي و متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

ب- **مقاييس التقدم الاجتماعي و مستوى المعيشة :** وترتكز هذه المؤشرات على نسب اليد العاملة في لقطاعات المختلفة كالزراعة و الصناعة و نسبة التعليم بمختلف مستوياته ،نسبة الفقر توزيع الدخل ،معدل وفيات الاطفال ،نصيب الفرد من السعرات الحرارية ،استهلاك اللحوم اقتناء الاجهزة الحديثة ..... [1]

[1] **ابراهيم العيسوي ،التنمية في عالم متغير** ،دار الشروق ، القاهرة ، 2001 ص 101.

ت- المؤشر المركب للتنمية البشرية :

يعود الفضل في تركيب هذا المؤشر الى برنامج الامم المتحدة الانمائي الذي قام بالتروب لمفهوم التنمية البشرية ابتداء من مطلع التسعينات ، حيث اقترح تقرير التنمية البشرية الاول سنة 1990 الصادر عن برنامج الامم المتحدة تكوين مؤشر للتنمية البشرية ويتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات تعتبر عن الخيارات الرئيسية في كل مستويات التنمية و هي :

- الحياة الطويلة الخالية من العلل .
- اكتساب المعرفة
- التمتع بمعيشة كريمة

ث- مؤشرات التنمية المستدامة :

اهتمت الهيئات الدولية كالأمم المتحدة و البنك الدولي بمقياس التنمية المستدامة ،ونظرا لمكانة البعد البيئي في مفهوم التنمية المستدامة فان هذه المؤشرات ليست مؤشرات تنموية صرفة و لكنها تتضمن مؤشرات بيئية ايضا ،حيث يتم التركيز على مدى تكامل البيئة مع التنمية و تأخذ العوامل التالية بعين الاعتبار:

- الاستثمار في راس المال البشري
- اهلاك الاموال المنتجة .
- تدهور البيئة و استفاد الموارد الطبيعية

ج- مؤشرات التنمية المستقلة :

وهي مؤشرات ترتكز على درجة استقلالية عملية التنمية الاقتصادية في الدولة ،كمؤشر نسبة الصادرات الى الواردات ،مؤشر الدين الخارجي ،مؤشر الامن الغذائي ،مؤشر التبعية الصناعية .[1]

[1] **ابراهيم العيسوي ،التنمية في عالم متغير** ، مرجع سبق ذكره ،ص137.

د- مؤشرات الاطار الشامل للتنمية :

قام البنك الدولي باقتراح مفهوم جديد للتنمية اطلق عليه "الاطار الشامل للتنمية "وهو مفهوم يعتمد على الجمع بين الجوانب المالية و الاقتصادية من جهة و الجوانب الهيكلية و المؤسسة الاجتماعية من جهة اخرى و تشمل هذه الجوانب اربعة عشر (14) عنصرا هي :

- الحكم الجيد و النظيف
- النظام القانوني و القضائي الجيد
- النظام المالي الجيد
- نظم التامين و البرامج الاجتماعية
- التعليم و المعرفة
- الصحة و السكان
- المياه و الصرف الصحي
- الطاقة
- الطرق و النقل و المواصلات
- القضايا البيئية و مدى اطراد التنمية
- استراتجية التنمية الريفية
- استراتجية التنمية الحضارية
- استراتجية تنمية القطاع
- استراتجيات القضايا ذات الاهمية الخاصة للدولة .[1]

[1] **ابراهيم العيسوي ،التنمية في عالم متغير** ، مرجع سبق ذكره ،ص138.

1- الامكانيات التنموية في الجزائر:

تقع الجزائر في شمال افريقيا تتوسط بلدان المغرب العربي و تمتد على مساحة تقدر بحوالي 2381741 كلم2 وهي اكبر مساحة في افريقيا ،طول حدودها البرية يبلغ حوالي 6000كلم تفصلها على دول تونس،ليبيا،مالي ،النيجر ،موريتانيا ،المغرب و الصحراء الغربية كلما تطل من الشمال على البحر الابيض المتوسط بشريط ساحلي طوله 1200 كلم ، تضاريس الجزائر متنوعة و اهمها :[1]

أ- المنطقة الساحلية :

وهي المنطقة المطلة على البحر الابيض المتوسط عرضها يتراوح بين 80و 190 كلم تتضمن السهول و المناطق الاكثر خصوبة ،يسودها مناخ البحر المتوسط و تعتبر اكثر المناطق الممطرة في البلاد .

ب- الهضاب و السهول المرتفعة:

تمتد من الشرق الى الغرب الجزائري يتراوح ارتفاعها بين 600 الى 1000 متر تتضمن منخفضات تدعى الشطوط مناخها شبه قاري يسمح بازدهار زراعة الحبوب .

ت- الصحراء :

منطقة كبيرة من الجنوب الجزائري تقدر مساحتها بحوالي 2 مليونكلم2 .درجة الحرارة المتوسطة فيها خلال النهار 36 درجة مئوية و خلال الليل كدرجة مئوية ،غنية بالبترول و الغاز الطبيعي وايضا بالمعادن النفسية التي وجدت اثناء التنفس في كتلة الهقار.

ث- السكان :

من الناحية الديموغرافية بلغ تعداد سكان الجزائر حوالي 35.6 مليون نسمة في يوم 01 _01_2010 وتشير التقديرات الى حوالي 36.3 مليون نسمة يوم 01_01_2011 كما بلغ عدد السكان الحيوي (la population active) في الثلاثي الخير العام 2010 حوالي 10812000 شخص و بلغت نسبة البطالة حوالي 10%بينما وصلت هذه النسبة عند الشباب 16- 24 سنة حوالي 21.5 %ويلاحظ ان نسبة البطالة عند الذين لا يملكون اية شهادات تبلغ 7.3%بينما ترتفع عند خريجي التعليم العالي الى 21.4%.[2]

[1] **احصائيات اجتماعية ،الديوان الوطني للإحصائيات** ،فيفري 2011.

[2] **باشوش حميد ،المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، 2010-2011،ص 22 .

اما في جانب مؤشرات الاقتصاد الكلي فقد سجلت الجزائر سنة 2009 ناتج محلي اجمالي قدر بحوالي 140.576 مليار دولار و معدل نمو 2.1 %كما بلغ معدل التضخم 4.4%وقدر اجمالي للاحتياطات بما فيها الذهب حوالي 155,112 مليار دولار كما بلغت المديونية الخارجية حوالي 5,413مليارددولار نهاية 2009 . وتتمتع الجزائر بإمكانيات تنموية معبرة رغم عدم وجود استغلال امثل لها : و يمكن الاستثمار الى اهم القطاعات على النحو التالي :

- **الفلاحة :**

❖ **الانتاج الزراعي :**

تتمثل اهم المحاصيل الزراعية فيمايلي :

- **الحبوب :** تعتبر الحبوب اهم محصول زراعي في الجزائر وهي ركيزة الامن الغذائي التي يجب الاهتمام الدائم بتطوير انتاجها في الجزائر ،تغطي زراعة الحبوب النسبة الاكبر من المساحة المزروعة و يرتبط انتاجها ارتباطا كبيرا بالظروف المناخية ،وقد تجاوز انتاج الحبوب سنة 2009 قيمة 61,2 مليون قنطار بعد ان كان معدل السنوات الأخيرة الماضية في حدود 30 مليون قنطار ،كما يلاحظ ان السلطات العمومية قد طرحت مشاريع السقي التكميلي من اجل ضمن حد ادنى من انتاج الحبوب بعض النظر عن الظروف المناخية وهذا في اطار استراتيجية الامن الغذائي تزامنا مع انجاز المشاريع الكبرى المتعلقة بالسدود و التحويلات المائية ما يسمح بتوسيع المساحات المسقية .

وقد وصلت مساحة الحبوب المزروعة في موسم 2008_2009 الى 3241553 هكتار بزيادة بلغت حوالي3 % عن موسم 2007_2008 كما تم وضع برنامج واسع لتطير و تحسين البذور واستخدام التقنيات الحديثة ،تتمثل امم محاصيل الحبوب في الجزائر في القمح اللين ،الشعير ،الشوفان .

- **اشجار الفواكه و الحمضيات :** يصل انتاج الفواكه الى حوالي 10 ملايين قنطار على مساحة حوالي 250 الف هكتار بينما يصل انتاج الحمضيات الى حوالي 06ملايين قنطار على مساحة تقدر بحوالي 60 الف هكتار.

وقد زادت مكانة المحروقات في الاقتصاد الوطني مع قيام الدولة الجزائرية بتأميم هذا القطاع بتاريخ 24 فيفري 1971 وقرار اخذ نسبة 51 من حصص الشركات البترولية الفرنسية ،كما ادى اندلاع الحرب العربية الاسرائيلية سنة 1973 الى زيادة اهمية القطاع النفطي في الجزائر بسبب ارتفاع العوائد البترولية نتيجة ارتفاع اسعار البترول على قرار منظمة اوبك الحفض التدريجي لإنتاجها البترولي وقد كانت هذه العوائد ركيزة السلطان العمومية في استراتيجيات التنموية .[1]

[1] **باشوش حميد ، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره، ص 23.

وهكذا صار الدور الاهم في الاقتصاد الوطني حيث تعتمد عليه السلطات العمومية في الحصول على الموارد اللازمة لتمويل المشاريع التنموية .[1]

وتصنف الجزائر على انها دولة نفطية وهذا نظرا لاعتماد الاقتصاد الوطني بشكل كبير جدا على عائدات صادرات المحروقات .[2]

- **الخضر الجافة و البتول :** تقدر الاراضي المخصصة لإنتاج الخضر بحوالي 70الف هكتار و يعرف انتاج الخضر تذبذبا ملحوظا بين سنة و اخرى حيث يتراوح بين 400 الف قنطار و 600 الف قنطار و يتمركز انتاجها في السهول خاصة الغربية منها بسبب خصوبة التربة و ارتفاع معدلات تساقط الامطار في هذه المناطق وقد تتم تسجيل انتاج متزايد لها في المناطق الصحراوية في السنوات الاخيرة مع سياسات دعم الدولة الدولة لشراء البذور و تحسين نوعيتها و استعمال السقي بالمياه الجوفية و بناء البيوت البلاستكية ومن جهة اخرى غرف انتاج البقول تطورا ملحوظا وقد قدر الانتاج في موسم 2000- 2001 و انتقلت مردودية الانتاج من 121,2 قنطار/هكتار بين هذين الموسمين .

- **المحاصيل الزراعية :** تشمل الطماطم الصناعية ،التبغ و القول السوداني ،قد تراوح انتاج الطماطم الصناعية في الفترة 2000-2006 بين 3 ملايين قنطار و6 ملايين قنطار على مساحة تتراوح بين 10 الاف هكتار و27الف هكتار بينما وصل في نفس الفترة متوسط انتاج التبغ الى حوالي 70 الف قنطار على مساحة اكثر من 5000 هكتار ،وبلغ متوسط انتاج الفول السوداني الذي يتمركز في ولاية وادي سوف 40 الف قنطار على مساحة تقدر بحوالي 3500 هكتار.

- **التمور :** ويتركز انتاج التمور في المناطق الصحراوية و يواجه انتاج التمور مشكلة شيخوخة غابات النخيل ونقص وحدات التوضيب و التصدير وقدر الانتاج الوطني من التمور خلال سنة 2008 بحوالي 5,5 مليون قنطار و بلغ عدد اشجار النخيل المثمرة حوالي 12مليون شجرة .

- **الانتاج الحيواني:** يمكن معرفة وضعية الانتاج الحيواني في الجزائر من خلال العمليات المنتجة من اللحوم و الالبان و البيض ،حيث لم يجل انتاج اللحوم تطورا كبيرا فقد انتقل الانتاج من 497 الف طن سنة 1995 الى 588 الف طن سنة 2007 اي بمعدل نمو 1,4% رغم مساهمة عملية غلق الحدود البرية مع المغرب في تقليص عدد الماشية المهربة .[3]

[1] **عبد الهادي سويفي ، أساسيات التنمية و التخطيط الاقتصادي** ، القاهرة ،2008 ص 38.

[2] **محمد احمد الدوري .محاضرات في الاقتصاد البترولي**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 1983 ص 14.

[3] **باشوش حميد ، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره، ص 24.

❖ **الصيد البحري و تربية البرمائيات :**

تتوفر الجزائر على العوامل الطبيعية الضرورية للنهوض بقطاع الصيد البحري وتربية المائيات حيث تسمح الظروف المناخية بازدهار هذا القطاع اذ يقدر عدد ايام النشاط اي عدد الايام الممكنة للخروج الى عرض البحر من اجل الصيد ب 210 يوم في المتوسط كما ان شكل و تركيبة الساحل (جيومرفولوجية الساحل توفر كل ما هو ضروري للصيد البحري و تنمية الموارد البحرية وذلك من خلال :

- كثرة الخلجان
- وفرة المناطق الساحلية الرطبة و توفر المياه العذبة و المالحة
- توفر العقار الرملي ذو الرمل الناعم او الحصوي
- طول الشواطئ الرملية والصخرية

ويشكل قطاع الصيد البحري و تربية المائيات قطاعا واعدا وذا اهمية كبيرة باعتبار الثروة البحرية ثورة متجددة و بإمكانها الى جانب المنتجات الفلاحية الاخرى لعب دور رئيسي في الاقتصاد الجزائري الذي مازال رهينة المحروقات بشكل شبه مطلق ،ولم يكن هناك اهتمام كبير بهذا القطاع غير ان الوعي المتزايد بدوره الاستراتيجي في التنمية الاقتصادية و الاستفادة من تجارب الدول الاخرى جعل السلطات المحلية تطلق مخططات واعدة لتنمية و تطوير القطاع مثل مخططي 2000-2003و 2003-2007 .

- **الصناعة :**

أعطت السلطات العمومية لقطاع الصناعي اهمية كبيرة مباشرة عقب الاستقلال نظرا لوعيها بدوره في التنمية الاقتصادية غير ان التركة المورثة عن الاستعمار جعلت التركيز يبقى على الصناعات الاستخراجية على حساب غيرها من الصناعات باعتبار ان الاستراتجية الصناعية الاستعمارية كانت ترتكز على تصدير المواد الخام فقط وعدم الاهتمام بوضع قاعدة صناعية متنوعة تسمح بازدهار قطاع الصناعة محليا يضاف الى ذلك النقائض الكبيرة خلال السبعينيات و مطلع الثمانينات في بناء قاعدة صناعية متنوعة و قوية .[1]

[1] **باشوش حميد ، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره، ص 24.

وقد ساهمت عملية الانطلاق في تحرير الاقتصاد الوطني مع مطلع التسعينات في جعل المؤسسات الصناعية امام وضعيات تنافسية لم يكن مستعدة لها غير أن تغير الأطر التشريعية و القانونية اعطى برغم النقائص الكبيرة ، الانتعاش للقطاع الصناعي الخاص مثل القانون 88_25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلقة بتوجيه الاستثمار الاقتصادية الوطنية الخاصة ،وقصد تدارك النقائص الكبيرة الموجودة في هذا المجال انعقدت بالجزائر العاصمة مابين 26 و 28 فيفري 2007 الجلسات الوطنية حول الصناعة للجزائر الى افاق 2022 .

وترتكز الاستراتجية الصناعية الجديدة على المحاور التالية :

- استهداف قطاعات معينة و ترقيتها و تطويرها.
- الانتشار القطاعي للصناعة و يكون عن طريق استغلال الموارد الطبيعية المحلية و تكثيف النسيج الصناعي ترقية الصناعات الجديدة .
- انتشار و توسع حيز الصناعة : وذلك بإنشاء اقطاب صناعية و مناطق صناعية متخصصة .
- سياسات الترقية الصناعية : عن طريق تشجيع الابتكار و الابداع في المجال الصناعي و تطوير الموارد البشرية و تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

و يمكن ذكر اهم الصناعات في الجزائر على النحو الاتي :

- **صناعة تكرير البترول و تمييع الغاز:** هي من الصناعات الثقيلة الاستراتجية في الجزائر ذات كثافة رأسمالية و تكنولوجيا و طاقوية عالية تتمركز في المناطق الصحراوية و في سكيكدة وارزيو بوهران و تلعب هذه الصناعات الدور الاكبر في الاقتصاد الوطني بالنظر الى عائدات صادرات المحروقات واهم شركة في هذا المجال هي شركة سوناطراك التي احتلت المرتبة الاولى في افريقيا في ترتيب احسن 500 شركة افريقية لعام 2010 برقم اعمال 71,4 مليار دولار.[1]

[1] la reveu de sonatrach .n61.lentrerire sontrach . mars 2010. p9

- **الصناعة الغذائية :** تساهم الصناعات الغذائية في الجزائر نسبة 47%من النبات المحلي للصناعات التحويلية و يسيطر عليها القطاع الخاص حيث انخفضت مساهمة القطاع الخاص حيث انخفضت مساهمة القطاع العام سنة 2007 الى 16% و هي من الصناعات المرشحة للتطور و التوسع اكثر و استقطاب بدعامة اكثر و هذا بسبب عدم تعقد التكنولوجيا المستخدمة في القطاع و اتساع السوق المحلية حيث ان هناك فرصا كثيرة للإحلال محل الواردات خاصة مع تحسن الانتاج الفلاحي وهو ما يساعد على نمو الصناعات الغذائية و تسويق المنتجات الفلاحية ايضا و تتمثل اهم الصناعات الغذائية مساهمة القطاع في صناعات المواد الدسمة ،تحويل الحبوب ،الحليب و مشتقاته.
- **صناعة البتروكيماويات و الاسمدة :** تتميز هذه الصناعات بتطور سريع و تكثيف تكنولوجيا و طاقوي يد عاملة عالية التأهيل ،تعتمد كثيرا على المحروقات واهم منتجاتها هي البلاستيك ، الاسمدة ،الدهان ،المنظفات و المبيدات .

وتتركز اهم المصانع في حاسي مسعود غرداية .قسنطينة ،عنابة .سكيكدة .كما يشهد هذا القطاع دخول عدة شركات اجنبية خاصة بالشركات مع مؤسسة سوناطراك .

- **صناعة موارد البناء :** تعتبر مادة الاسمنت اهم مواد البناء المنتجة وقد عرف انتاجها نموا مستمرا منذ سنة 2002 بمعدل مليون طن سنويا بإنتاج وصل الى 18,2 مليون لسنة 2009 كما قدرت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي سنة 2008 بحوالي 1,068 مليار دولار .وهذا بفضل ارتفاع استثمارات القطاع الخاص في السنوات الاخيرة الناجم عن زيادة الطلب المدفوع بالمشاريع الكبرى في البيئة التحتية و قطاع السكان .
- **الصناعات المعدنية و الميكانيكية و الكهربائية** : ساهم هذا القطاع سنة 2008 بحوالي واحد مليار دولار في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 15%من الصناعة التحويلية ،وهي صناعات تعتمد على هياكل و معدات ضخمة و تكثيف طاقوي اضافة الى الانتاج بكميات كبيرو ونوعية عالية وضرورة وجود قدرات تسييريه عالمية ويد عاملة مؤهلة بشكل كبير تتمركز صناعة الحديد و الصلب في عنابة ،وهران و الجزائر العاصمة ،اما الصناعة الميكانيكية التي تدعم القطاعات الاخرى فاهم مصانعها نضع سيدي بلعباس للعتاد الفلاحي و الشركة الوطنية للعربيات بالرويبة.[1]

[1] **باشوش حميد ، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره، ص 31.

❖ **الصناعة الصيدلانية :** يعرف القانون الجزائري المواد الصيدلانية بانها المواد التي تشمل الادوية .الكواشف البيولوجية ،المواد الكيميائية الخاصة بالصيدليات ،مواد التضميد المنتجات الغالبية مثل ابر الحقن و خيوط الجراحة ..... وكل المواد الاخرى الضرورية للطلب البشري تعتبر شركة صيدال saidal الركيزة الاساسية للصناعة الصيدلانية الوطنية و التي تسعى لتطوير قدراتها من خلال الشراكة مع مؤسسات عالمية مثل الشراكة مع الفرع الفرنسي "هارتمان" و الفرع الامريكي "فايزر" و شركة "استر" من المملكة العربية السعودية وايضا شركة "غلاكسد سميش كلاين " البريطانية .

وتواجه الصناعة الصيدلانية العديد من العراقيل التي لا تساعد على تطورها مثل :

- عدم وجود سياسة واضحة للمنتوجات الصيدلانية
- غياب التنسيق الجيد بين العاملين في القطاع و السلطات العمومية .
- ضعف الاطار التشريعي و تغير القوانين.

❖ **الصناعة التقليدية :** مثل صناعة الخزف و الفخار و الزرابي و هي صناعات ذات افاق واسعة بالنظر الى استراتجية السلطات العمومية الرامية الى تطوير هذه الصناعات و تشجيع اصحابها و تكوينها .[1]

- **شبكة النقل :**

اضافة الى الامكانيات التنموية في قطاعي الفلاحة و الصناعة تتمتع شبكة النقل في الجزائر بالإمكانيات التالية :

- **الطرق البرية :** تضمن شبكة الطرق حوالي 90% من حجم التنقلات محليا و تساهم بشكل كبير في الحركة الاقتصادية .
- **السكك الحديدية :** يبلغ طولها 4500 كلم ويبلغ عدد المحيطات التجارية 200 محطة .
- **النقل الجوي :** يتكون الاسطول الجوي من 63 طائرة كما يبلغ عدد المطارات 55 مطارا .
- **النقل البحري :** يتكون الاسطول البحري من 74 سفينة منها 5 حيث ناقلات لبترول و الغاز

- **شبكة الاتصالات :**

يعرف قطاع الاتصالات تطورا متسارعا مع تطبيق برنامج الجزائر الالكترونية 2013 وهو ما يمكن من تطوير القطاع الاداري و المؤسسات الاقتصادية عن طريق الاستعمال الفعال و السريع للتكنولوجية الحديثة حيث يتم تسهيل و تسريع حصول المواطنين على مختلف الخدمات الادارية كما ان الاندماج مع تقنيات الاتصال الحديثة يسمح بإزالة الكثير من العراقيل على مختلف الانشطة الاقتصادية.[2]

[1] **باشوش حميد ، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره، ص36.

[2] الموقع الرسمي لوزارة النقل على شبكة الانترنت.

المطلب الثالث : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

1- لمصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية

تتعدد صور و اشكال المساعدات الانمائية و التمويل الخارجي لعملية التنمية كمايلي :

أ- **التدفقات و التحولات من المؤسسات و المنظمات الدولية :**

لعل اهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء و التعبير و مؤسسة التنمية الدولية و مؤسسة التمويل الدولي منها:

- **البنك الدولي للإنشاء و التعمير** : و انشئ البنك لعدة اغراض منها :

- تقييم القروض للدول الاعضاء او المؤسسات الاقتصادية الخاصة القائمة في اراضيها من الارصدة الرأسمالية المتاحة ، في حالة عدم كفاية الاستثمارات الخاصة او عدم توفير القروض اللازمة من مصادر اخرى بشروط مقبولة.
- تشجيع الاستثمارات الخاصة الاجنبية سواء بتقديم الضمانات اللازمة او بالمشاركة بنصيب في القروض الاجنبية لدول الاعضاء..
- توفير المعونات الفنية لإعداد و تنفيذ الخطوط الاستثمارية و الانمائية و المساهمة في اعداد و تدريب الكوادر الفنية و الادارية التي تحتاجها الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك .
- المؤسسات المساعدة للبنك الدولي :هناك ثلاث مؤسسات مساعدة، مؤسسة التمويل الدولية تأسست عام 1956 و ينحصر نشاطها في الاسهام في مشروعات القطاع الخاص لدى الدول الاعضاء. مؤسسة التنمية الدولية تأسست عام 1960 و تعتبر مصدرا هاما للقروض السهلة اي قروض فوائدها منخفضة و اجالها طويلة تقدم الدول النامية " شديدة الفقر و يبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها 580 دولار سنويا او اقل.[1]

- **المنح و الاعانات** :تتمثل في تمويل موارد من الدولة المانحة الى الدولة النامية الممنوح اليها و قد تكون هذه الموارد في شمل نقدي أو عيني و المقد يكون في شكل مولات قابلة للتحويل و العيني في شكل سلع خدمات استهلاكية او استثمارية أو عبرات فنية.

[1] **عادل أحمد حشيشي، العلاقات الاقتصادية الدولية** ،دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ،2000،ص 172،.

- **القروض** :قد تكون عامة أو خاصة فالقروض العامة تعقدها حكومات الدول النامية مع الغير المقيمين في الخارج سواء كانت حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها أو أشخاص طبيعية أو معنويين سواء كانت هيئات التمويل دولية كالبنك العملي أو صندوق النقد أ الهيات الدولية التابعة لها .
- **الاستثمار الأجنبي** :يتمثل في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معه لدفع عجلة التنمية بها.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر**: يقو المستثمر الأجنبي بامتلاك رأس المال المشروع الانتاجي و يتولى ادارته أو المساهمة في رأس المال للمشروع كبيرة و تمنحه الحق بالاشتراك في الادارة.

2- **المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية**

ويمكن تقسيمها الى :

أ- **الادخارات الاختيارية** :هي تلك الادخارات التي يقبل الأفراد و المشروعات طواعية و اختيارا و تتمثل في :

- **مدخرات القطاع العائلي** :و تمثل الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب و بين الانفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة و تتمثل مصادر الادخار فيه فيمايلي :
  - مدخرات التقاعد كأقساط التأمين و المعاشات.
  - - الودائع في البنوك و صناديق التوفير.
  - الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي.
  - سداد الديون و مقابلة التزامات سابقة.
- **مدخرات قطاع الأعمال** :و يقصد به كافة المشاريع الانتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدرا للادخارات و تنقسم هذه المدخرات الى نوعيين هما ادخارات قطاع الأعمال الخاص ،و ادخارات قطاع الأعمال العام.

ب- **الادخارات الاجبارية** : و هي ادخارات تقطع من الدخول المتحققة لدى الأفراد بطريقة الزامية و يتمثل في الادخار الحكومي الجماعي و التمويل التضخمي.[1]

[1] عادل أحمد حشيشي، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ،2000،ص173.

المبحث الثاني : البرامج التنموية في الجزائر

بسبب الاختلال في توزع النشاط الاقتصادي قد تم اطلاق الاستثمارات العمومية على تشكل مجموعة من البرامج التنموية يحتوي كل برنامج على مجموعة من الاهداف المحددة وذلك لإعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية و لتحسين مستوى المعيشة.

المطلب الاول : برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001 - 2004

1- تعريف برنامج دعم الانعاش الاقتصادي :

برنامج الدعم الاقتصادي le programme de soutien a la relance economique هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحت السلطات العمومية للفترة 2001-2004 بميزانية اولية تجاوزت 07 مليار دولار ، وتم الاعلان رسميا عن هذا البرنامج خلال الخطاب الذي القاه رئيس الجمهورية ف افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الامة يوم 26افريل 2001 يستهدف هذا البرنامج دعم النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الانشطة الانتاجية الفلاحية و تدعيم الخدمات العمومية من مجالات الري الناقل ، البنية التحتية ،تحسين الاطار المعيشي لحياة السكان . التنمية المحلية و تطوير الموارد البشرية .

2- دوافع اطلاق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي :

لقد أدى برامج التعديل الهيكلي و الاصلاحات الاقتصادية التي نقدتها السلطات الجزائرية في التسعينات من اجل استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية الى انخفاض في مستوى معيشة السكان حي و ان كانت هذه البرامج تهدف الى معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد و تمكينه من الاندماج بشكل فعال في الاقتصاد العالمي الا ان النتائج المتحصل عليها كانت اقل بكثير من الاهداف المرسومة وهذا ماساهم في تدهور الاوضاع اكثر و تردي الحالة الاجتماعية و الاقتصادية كثيرة قدرتها بعض الاوساط بحوالي 20 مليار دولار.[1]

و أمام حتمية الاصلاح الكامل و الفعال للأوضاع الاقتصادية و تحرير الاقتصاد الوطني بشكل يسمح بازدهار الانشطة الاقتصادية المنتجة و في المقابل التخوف من محدودية نتائج الاصلاحات الاقتصادية و انعكاساتها الاجتماعية السليمة ،ادركت السلطات العمومية انه يجب ان يكون هناك مناخ اقتصادي و اجتماعي ملائم يسمح بإحداث التنمية المطلوبة ،وانه لا يمكن تنمية الكثير من المناطق في الجزائر بدون تدخل الدولة و مساهمتها في رفع القدرة الشرائية و تشجيع الاستمارات الخاصة لذلك كان من الضروري على

[1] **شرفاوي حاج عبو، الاداء الاجتماعي الاصلاحات الاقتصادية**، الملتقى الوطني الاول حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية 20-21 افريل 2004 ، المركز الجامعي ببشار.

السلطات العمومية معالجة الاثار السليمة للوضعية الاقتصادية و الاجتماعية من اجل احداث انعاش اقتصادي .

وفي هذا الاطار سخرت السلطات العمومية العائدات النفطية التي كانت متوفرة آنذاك لانعاش التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وذلك من خلال التركيز على سلسلة من العمليات اهمها:

ت- تشجيع و دعم الانشطة و المبادرات كثيفة العمالة .

ث- تطوير المشاريع الصغيرة .

ج- انشاء القنوات المناسبة لتمويل الانشطة الاقتصادية .

ح- تنمية القطاع الزراعي و قطاع صيد الاسماك و مختلف الانشطة المحلية .

خ- تخزين و تطوير المرافق التعليمية و تحسين الاطار المعيشي للسكان

د- تطوير واعادة تأهيل البنية التحتية .

كما ان الاستراتيجية الحكومية التي كانت تهدف لاستعادة عملية النمو و الانتعاش الموفقة بمواصلة الاصلاحات الاقتصادية وضعت ايضا من بين شروطها الرئيسية تعزيز القدرة الشرائية و تنمية الموارد البشرية ،وخلق توازن اقليمي في اطار تنمية محلية متكاملة.[1]

وتجدر الاشارة الى ان الحالة التي كانت سائدة طيلة فترة التسعينات لم يسمح بإطلاق مثل هذه البرامج التنموية ،بسبب عبء المديونية خلال تلك الفترة و تدهور اسعار النفط من جهة و تنفيذ شروط الاصلاح الهيكلي من جهة اخرى .لذلك اغتنمت السلطات العمومية بعد ذلك فرصة ارتفاع العائدات النفطية و استعادة التوازنات الكلية من اجل توسيع الاتفاق العام و اطلقت برنامج دعم الانعاش الاقتصادي .

[1] ملف برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001 -2004 ،مصالح رئاسة الحكومة الجزائرية .

المطلب الثاني : البرامج التكميلية لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

1- مفهوم و مكونات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي :

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (c.s.cp.) هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 07 أفريل 2005 المتعلق بالفترة 2005_2009 في اطار مواصلة استراتيجية البرامج الكبيرة لانفاق العمومي التي بدأت مع برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2001_2004 وذلك بعد ملاحظة بعد ملاحظة بنتائج الايجابية خلال هذه الفترة رغم محدودية المبالغ المخصصة .[1]

و فيما يخص مكونات هذا البرنامج فهي تتلخص في العناصر الاتية :[2]

أ- برنامج تحسين ظروف معيشية السكان :

قدرت المبالغ المخصصة لباب تحسين ظروف معيشية السكان بحوالي 1.908,5 مليار دينار وهو ما يمثل نسبة 45.5% من الغلاف الاجمالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو .مقسمة على مجموعة من الابواب على النحو الاتي :

- **السكن :** اضافة الى 385000 وحدة التي برمجت الى غاية سنة 2004 فان العدد الاجمالي للوحدات السكينة التير برمجت في اطار البرامج التكميلية لدعم النمو يقدر بحوالي مليون وعشرة الاف وحدة سكينة 1.010000 موزعة على النحو التالي :
  - ❖ السكن الاجتماعي الايجاري :120000 وحدة .
  - ❖ سكن البيع بالإيجار : 8000 وحدة .
  - ❖ السكن الاجتماعي التساهمي : 315000 وحدة .
  - ❖ السكن الريفي (في شكل الاعانات): 275000 وحدة .
  - ❖ السكن الترقوي : 175000 وحدة .
  - ❖ البناء الذاتي : 145000 وحدة
- **التعليم العالي :** من اجل تطوير قطاع التعليم العالي تم برمجت انجاز:
  - ❖ ا نجاز 231000مقعد بيداغوجي جديد .
  - ❖ انجاز 185000 سرير جديد لتحسين ظروف ايواء الطلبة .

[1] عرض وزير المالية السيد "مراد مدليس" لمشروع الامر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005 الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني ،السنة الرابعة رقم 169,19 اكتوبر 2005،ص 7 .

[2] ملف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ، مصالح رئاسة المكونة ،افريل 2005 ،ص 05.

[2] ملف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادية ،مصالح رئاسة الحكومة ،افريل 2005 ص 08.

- ❖ بناء 26 مطعم جماعي جديد على مستوى الاقامات و الكليات الجامعية .
- ❖ التربية الوطنية : في ايطار اصلاح و عصرنة المنظومة التربوية برمجت السلطات العمومية للفترة 2005_2009 انجاز عدد من المؤسسات المدرسية اهمها :

- بناء 6,955 قسم دراسي جديد موزعة على مختلف انحاء الوطن .
- انجاز 929 مدرسة اساسية و434 ثانوية جديدة

انجاز 635 مرفق جديد للنظام النصف الداخلي و165 مرفق جديد للنظام الداخلي من اجل التكفل بتلاميذ المناطق النائية .[1]

- **التكوين المهني :** انجاز و تجهيز 30.000 مركز للتكوين و التعليم المهنيين في اطار استراتيجية السلطات العمومية لتأهيل الشباب من اجل الاندماج في سوق العمل .
- ❖ تهيئة و اعادة تأهيل 250 مؤسسة و ازالة مادة الامنيات من 145 مؤسسة .
- ❖ انجاز 123 مرفق للنظام الداخلي خاصة بالقطاع .
- **الصحة العمومية :** في اطار مواصلة سياسة نعيم الخدمات الصحية اللائقة تضمن البرنامج التكيلي لدعم النمو في قطاع الصحة انجاز ما يلي :

- ❖ 19 مستشفى بين مستشفيات جامعية و مؤسسات استشفائية متخصصة و 55 عيادة متعددة الخدمات اضافة الى 113 مركز للصحة والولادة .
- ❖ 11 مركز متخصص (معالجة الحروق ،مراكز السلطان ،امراض القلب) .
- ❖ 05 مركبات الامهات و الاطفال ،و معهدين للكلى و امراض السرطان .
- ❖ 06 مراكز للمراقبة الصحية في الحدود و معهد التكوين شبه الطبي الافريقي .

2- **ظروف اطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي :**

هناك عدة عوامل كانت وراء طرح السلطات العمومية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي و هو برنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث الاعتمادات المالية المخصصة له بالإضافة الى الرغبة مواصلة سلسلة الاستثمارات العمومية التي بدأت مع برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001- 2004 و ضرورة الاستجابة لتطلعات السكان خاصة بعد الاثار السلبية الكبيرة التي اعقبت فترة التسعينات هناك عدة عوامل شجعت السلطات العمومية على مواصلة هذه الاستراتيجية اهمها التحن المريح للوضعية المالية الارتفاع الكبير الذي سجلت العائدات النفطية من جراء ارتفاع اسعار النفط لمستويات قياسية و الانعكاسات الايجابية لذلك على عدة محالات كاحتياطات الصرف و تسديد المديونية الخارجية .[2]

[1] ملف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادية ،مصالح رئاسة الحكومة ،افريل 2005 ص 06.

المطلب الثالث : برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 _ 2014

1- تعريف و تكلفة برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014

هو برنامج الاستثمارات العمومية خاص بالفترة 2010_ 2014 تمت دراسته الموافقة عليه يوم 24 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء . ويندرج هذا البرنامج في اطار مواصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية التي انطلقت ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001_2004 ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005_ 2009 و التي دعم بالبرنامجين التكميليين بمناطق الجنوب و مناطق الهضاب العليا لفترة 2006-2009.

تطلب البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية الذي اعلنت عنه السلطات للفترة 2010-2014 من اجل انجاز مختلف مشاريعه حوالي 21,214 مليار دج او ما يعادل حوالي 286 مليار دولار.

2- مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014 :

لقد شجعت الانعكاسات السلبية الازمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العالمي السلطات المحلية في الجزائر على مواصلة سياسات الاستثمارات العمومية الكبيرة ،حيث اعتمدت من الناحية النظرية على العودة القوية للأطروحات التوسع في الانفاق العمومي ،كما ادى تقلص الاستثمارات الاجنبية من جراء تداعيات الازمة العالمية الى ترجيح الآراء المطالبة ، بالاعتماد على الموارد المحلية في تنشيط التنمية الاقتصادية ،وقد ادى الاستقرار الذي عرفته مستويات اسعار النفط بعد تجاوزها للفترات الحرجة في الاشهر الأخيرة لسنة 2008 و أوائل 2009 و التي عقبت ذروة الازمة العالمية الى تبديد مخلوف السلطات العمومية في الجزائر و مواصلة استغلال الفوائض النفطية في اعطاء الدفعة القوية للاقتصاد الوطني.[1]

ويتضمن البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 المحاور الرئيسية التالية :

أ- **تحسين التنمية البشرية** :خصص البرنامج الخماسي للتنمية حوالي 40% من الغلاف الاجمالي لتحسين التنمية البشرية وذلك من خلال:

- انجاز حوالي 5000 منشاة لفائدة قطاع التربية الوطنية تتضمن 1000 اكمالية و 850 ثانوية .
- انجاز 600,000 مقعد بيداغوجي و400.000 سرير لإيواء الطلبة موجهة لتعزيز امكانيات قطاع التعليم العالي .
- انجاز اكثر من 300 مؤسسة للتكوين و التعليم المهنيين .
- انجاز اكثر من 1500 منشاة قاعدية صحية تتضمن 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة

[1] ملف " البرنامج الخامس للتنمية 2010-2014 موقع الانترنت الرسمي لرئاسة الجمهورية اوت2010.

- الى اكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين .برمجة انجاز مليوني(2)وحدة سكنية منها 1,2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخامسة 2010_2014 على ان يتم الشروع في انجاز 800.000 وحدة المتبقية قبل نهاية سنة 2014 .
- توصيل مليون بين شبكة الغاز الطبيعي و تزيد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء .
- تحسين التزويد بالماء المشروب من خلال انجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه و انها الاشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري انجازها .
- انجاز اكثر من 5000 منشاة قاعدية موجهة للشبيبة و الرياضة منها 80 ملعبا و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح و اكثر من 200 نزل و دار الشباب .

ب- **تطوير المنشأة القاعدية الاساسية و تحسبن الخدمة العمومية** :

خصص البرنامج لخماسي 2010-2014 حوالي 40%من موارده للاستثمارات العمومية تضمنت على الخصوص:

- رصد اكثر من 3,100 مليار دج لصالح قطاع الاشغال العمومية موجهة بالخصوص لمواصلة توسيع و تحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.
- تخصص اكثر من 2800 مليار دج لقطاع النقل من اجل تحديث و توسيع شبكة السكك الحديدية و تحديث الهياكل القاعدية للمطارات و تحسين النقل الحضري الذي سيعرف تجهيز 14 مدينة بخطوط الترامواي .
- تخصص ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم و البيئة .[1]

ج- **برنامج دعم تنمية الاقتصاد الوطني :**

خصص البرنامج الخماسي 2010_2014 اكثر من 1.500 مليار دج تضمن مايلي:

- تخصص اكثر من 1,000 مليار دج لمواصلة برامج و مشاريع دعم التنمية الفلاحية و الريفية .
- 15 مليار دج موجهة لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال انشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي لتأهيل المؤسسات و تسيير القروض البنكية التي قد تصل الى 300 مليار دج .
- دعم التنمية الصناعية التي تسعى مشاريعها كثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من اجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكيماوية و تحديث المؤسسات العمومية .

[1] ملف " البرنامج الخامس للتنمية 2010-2014 موقع الانترنت الرسمي لرئاسة الجمهورية اوت2010.

- تخصيص حوالي 350 مليار دج لتشجيع انشاء مناصب ومرافقة الادماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم انشاء المؤسسات المصغرة و تمويل اليات انشاء مناصب الشغل ،وهذا من اجل تحقيق هدف انشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة .
- تطوير اقتصاد المعرفة : يخصص البرنامج الخماسي 2010 -2014 حوالي 250 مليار دج لدعم البحث العلمي و تعميم التعليم و استعمال الاعلام الالي داخل مؤسسات التعليم و في المرافق العمومية .[1]

[1] ملف " البرنامج الخامس للتنمية 2010-2014 موقع الانترنت الرسمي لرئاسة الجمهورية اوت2010.

المطلب الرابع : المخطط الخماسي 2015- 2019

1- تعريف المخطط الخماسي 2015- 2019

جاء المخطط الخماسي 2015_2019 كتكملة للبرامج السابقة و نظرا للمنشئات الايجابية المحققة في اطار البرامج التنموية ،قررت الحكومة مواصلة سلسلة البرامج التنموية من اجل دعم الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية .

وفي هذا السياق تم اقرار قانون المالية لسنة 2015 و الذي يتضمن ميزانية تجهيز مبلغ 4079,7 مليار دج اي ما يعادل نسبة نمو قدرها 48.7%مقارنة بنسبة 2014 ونسبة نمو اقتصادية قدرها 4,25%مقارنة بنسبة 2014 و بنسبة نمو اقتصادية قدرتها 4,25%قطاع المحروقات و نسبة تضخم قدرتها 3%

والجدول الموالي يوضح محتوى هذا المخطط بشكل دقيق:

2- محتوى المخطط الخماسي 2015-2019

الجدول رقم (1) :توزيع النفقات لسنة 2015 حسب القطاعات

القطاعات	رخصة البناء	اعتيادات الدفع
الصناعة	5195000	5541000
الفلاحة	209437700	315957500
دعم الخدمات المنتجة	32657500	49802200
المنشات القاعدية الاقتصادية و الادارية	1854278110	1078715730
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	227829040	250809500
دعم الحصول على السكن	151366500	207589800
مواضيع مختلفة	234307880	293678000
المخططات البلدية للتنمية	00,000,000	100,000,000
المجموع الفرعي للاستثمارات	3.615.071.730	2.802.093.730
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	100.000.00	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	364.600.000	271.800.000
مجموع ميزانية التجهيز	4.079.671.730	3.885.784.930

المصدر: القانون 10_14 المؤرخ في 09 ربيع 1436 هـ ،131_12_2014 المتضمن قانون المالية 2015 .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 78،ص 48

زيادة على ذلك تسعى الحكومة الجزائرية الى ايجاد التوازن للتقلبات العاملة جزء انهيار اسعار البترول في السوق الدولية ،اذ ان بمجرد تراجع سعر البرميل للواحد البترول بقيمة واحد دولار يكلف الخزينة حوالي 100 مليون دولار في اليوم .

فمن اهم النقاط التي جاء بها المخطط الخماسي (2015 - 2019):

- تحقيق نسبة النمو الاقتصادي قدرها 7% محلول سنة 2019 .
- ابلاء عناية خاصة لتكوين المورد البشري من خلال تشجيع و ترقية تكوين اليد العاملة لمؤهلة .
- تحسين مناخ الاعمال من خلال تبسيط اجراءات انشاء المؤسسة ولمسها توفير العقار و الحصول على القرض وعلى خدمات عمومية جديدة .
- زيادة الاهتمام بالجانب الفلاحي من خلال التنمية الفلاحية و الريفية التي من شئنها تحقيق الامن الغذائي و تقليص فاتورة استراد الخاصة بالموارد الاستهلاكية .[1]

[1] **بوفليح نبيل** "دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 الأكاديمية الدراسات الاجتماعية و الاساسية .العد التاسع .جامعة الجزائر 2013.

المبحث الثالث : فعالية السياسة التنموية في التنمية الاقتصادية بالجزائر.

تبرز في هذا المبحث اهم الاثار الاقتصادية و الاجتماعية للبرامج التنموية لدعم النمو و الجهود الكبيرة التي قامت بها الدولة من اجل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبرامج التنموية لدعم النمو و الجهود الكبيرة التي قامت بها الدولة من اجل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد .

المطلب الأول : الأثار الاقتصادية للبرامج التنموية

1- أثار برنامج الانعاش 2001 – 2004 على معدل النمو الاقتصادي :

يعتبر استهداف الدفع من معدلات النمو الاقتصادي من بين اهم اهداف برنامج دعم الانعاش الاقتصادي لفترة 2001 – 2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية. [1]

الجدول رقم 02 :تطور معدل النمو الاقتصادي (pib) القطاعي 2001-2004 الوحدة 7

القطاعات	2001	2002	2003	2004
المحروقات	-1.6	3,7	8,8	3,3
الفلاحة	13.2	-1.3	19.7	3.1
المناجم	-2.8	6.1	0.6	-1.0
الطاقة و المياه	5.0	4.3	6.6	5.8
صناعات مصنعة	-1.0	-1.0	3.5	-1.3
صناعات القطاعات الخاص	3.0	6.6	2.9	2.5
بناء الاشغال العمومية	2.8	8,2	5.5	8.0
خدمات خارج الادارة العامة	3.8	5.3	4.2	7.7
خدمات الادارة العامة	4.8	16.7	2.3	10.2

Source banque d'algerieM rapport annuel l'annuel l'annee 2005 ;annence Tableaux statuistique p 176

[1] **فوزية خلوط ، برامج التنمية بين الاهداف المنشودة و النتائج المحدودة ،**مجلة العلوم الانسانية ،العدد التاسع العشرين ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،فيفري 2013، ص 105 .

سجلت سنة 2001 انخفاض في سعر البترول حيث وصل الى 24.8 دولار مقارن مع سنة 2000 اي قدر ب 28.7دولار للبرميل وهذا راجع الى احداث 11 سبتمبر 2001 بالو م ا كما انخفضت صادرات المحروقات من حيث الحجم بنسبة 5.1 %و نظرا لتزايد الطلب العالمي بذلك الزيادة في سعر البرميل يمكن القطاع من تسجيل تطور ايجابي على مدى سنة 2003 .

اما قطاع الفلاحة سجل 13.2 %نسبة نمو في سنة 2001 بسبب ظاهرة جفاف و 2002 1.3%نسبة نمو رسالة تلبيها سن2003 شهدت نسبة نمو قياسية و في سنة 2004 .

عرف الانتاج الزراعي انخفاضا ب 3.1% اما عن قطاع البناء و الاشغال العمومية سجل نسبة نمو 8.2% سنة 2002 اما سنة 2003 5.5% بسبب تأثير زلزال 21ماي 2003 لتشهد سنة 2004 تقدرها حقيقيا نسبة 8%خاصة في مجال الهندسة المعيارية .

عرفت معدلات التضخم ارتفاعا متزايدا حيث قدرت سنة 2002 ب 1.4%و 2.5%في 2003 تشمل الى 3.6%سنة 2004 .

نجد ان متوسط نسبة النمو الاقتصادي خلال فترة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001_2004 قدرت ب 5.4%وهذا من خلال النتائج المحققة في كل قطاع .

02- أثار البرامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009 على معدل النمو الاقتصادي : لقد سمح حجم الغلاف المالي المخصص في اطار البرنامج التكميلي لدعم النمو بتحقيق معدلات نمو قطاعية معبرة ،لاسيما في قطاع الاشغال العمومية ،اذ بلغت معدلات النمو خارج قطاع المحروقات 10.5 %كما جاء هذا البرنامج لمواصلة وتيرة النشاط الاقتصادي السابقة عن برنامج دعم الانعاش حيث يختلف عنه من حيث المدة و القيمة .[1]

[1] **فوزية خطوط** ،مرجع سبق ذكره ص 106.

الجدول رقم 03: تطور معدلات النمو الاقتصادي (pib) الاهم القطاعات في الفترة 2005_2009 الوحدة%

القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009
المحروقات	5.8	-2.5	-0.9	-3.2	-0,8
الفلاحة	1.9	4,9	5,0	-5,3	21.1
الصناعي و العمومي	-4,5	-2,2	-3,4	1.9	3,5
صناعات القطاع الخاص	1.7	2.1	3.2		
البناء و الاشغال العمومية	3.0	3.1	6.5	8.4	7,4
خدمات خارج قطاع العامة	6.0	6.5	6.8	7.8	7.7

Source banque d'algerie'rapport annuel l'annee 2008 'annense des tableaux statistique p190

من خلال الجدول نلاحظ التراجع الملحوظ في معدلات النمو الخاصة بقطاع المحروقات و هذا راجع بالأساس الى انخفاض اسعار البترول ناتجة لانخفاض الطلب على النفط و اللغاز هذا تماشيا مع بداية الازمة المالية اواخر سنة 2007 اما معدل النمو الخارج قطاع المحروقات الذي شهد تحسنا ملحوظا و الذي بلغت نسبة 10.5%سنة 2009 وهذا راجع الى الاثر الايجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو من خلال مخططاته لقطاعي الخدمات و التبادر للأشغال العمومية .

أما عن قطاع الفلاحة ساهم في رفع معدلات نمو الناتج الفلاحي بين سنتي 2005و 2007 بما يقارب 3.1%لكنه عاد للانخفاض بشكل حاد سنة 2008 ليصل الى 5,3-% ثم ليشهد تحسنا ملحوظا بلغ 21.1% سنة 2009 بفعل تحسن قطاع الحبوب ليصل حجم الانتاج الى 61.2 مليون قنطار.

قطاع البناء و الاشغال العمومية الذي حقق ثاني اعلى نسبة نمو بعد القطاع الفلاحي و التي قدرت ب 9.8 على طول الفترة 2007_2009 و الذي شهد توسعا كبير في برمجة و انجاز الهياكل القاعدية و المنشاة الاساسية.[1]

[1] خديجة حساين دواجي ،دراسة احصائية تحليلية للبرامج التنموية و اثرها على العمالة بالجزائر خلال الفترة 2001-2004، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،جامعة عبد الحميد بن باديس ،2013-2014،ص 08.

3- اثر برنامج المخطط الخامس 2015_2019 على معدل النمو الاقتصادي :

ينظر الاقتصاد الاخضر في الجزائر على ان يساهم في توسيع الاقتصاد و انشاء مناصب الشغل وهما رهانان أساسيا بالنسبة للبلد ذلك انه في سياق يتم بالمساهمة الضعيفة للصناعة في النمو الاقتصادي حول 5% .

يمكن ان تحسن الزيادة من الاستثمار في قطاعات فروع الاقتصاد الاخضر و معدل الاندماج الصناعي و النهوض بالتنمية المحلية وفق مقارنة قائمة على اعادة التوازن بين 15% و 10% يتراوح مابين مختلف المناطق لمجالات الترابية كما يعد الاقتصاد الاخضر رافعة للتقدم التكنولوجي الذي يشكل عنصرا اساسيا لتحسين تنافسية الشركات الصغرى و المتوسطة التي لاتزال قليلة الانفتاح على الابتكارات .

تشجيع الخطة الخماسية الجديدة نموا الجزائر الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الاخضر و المتمثل في الزراعة و المياه و اعادة تدوير و استرجاع النفايات و الصناعة و السياحة كما يمكن ان يشكل تنفيذ الخطة الخماسية للنمو و التي تركز شبكة خاص على قطاعات اساسية كالطاقة و هندسة المياه و البناء و الصحة و التربية و التكوين المهني .[1]

[1] **خديجة حسايني دواجي** ،مرجع سبق ذكره ،ص 106.

المطلب الثاني : الاثار الاجتماعية للبرامج الاقتصادية .

1- **الاثر المتوقع من برنامج الانعاش الاقتصادي على مستوى التشغيل و البطالة:** ان الهدف العملي الذي ضمنه برنامج دعم الانعاش الاقتصادي هو اعادة تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات التي توفر القيمة المضافة ومناصب الشغل لاسيما ترقية المستثمرات الفلاحية و المؤسسات المحلية ،واعادة الاعتبار للهياكل القاعدية و تعزيز التجهيزات الاجتماعية الجماعية و تغطية الطلبات الاجتماعية و التربوية لتشجيع تطور الموارد البشرية و عليه فان اهم الاثار المنتظرة من برنامج الانعاش هي الرفع من الانتاج و خلق فرص جديدة.[1]

2- **اثر برنامج التكاملي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 على مستوى التشغيل و البطالة :**و يعتبر القضاء على البطالة اولوية وطنية ،فقد التزم رئيس الجمهورية بإنشاء مليون منصب شغل خالا برنامج التكاملي لدعم النمو 2005_2009 على مستوى الشغل و البطالة يعتبر القضاء على البطالة اولوية وطنية ،فقد التزم رئيس الجمهورية بإنشاء مليون منصب شغل خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 منها مليون منصب الاعوان الاقتصاديين و التشغيل العمومي ،ومليون منصب معادل مناصب الشغل في اطار البرامج ذات الكثافة العالمية من اليد العاملة ،ومن المنتظر ان يبلغ المعدل السنوي 5%و علاوة على ذلك يظهر الاهتمام بالتشغيل لدى المتعاملين الاجتماعيين ،وقد اقترح الاتحاد العام للعمال الجزائريين انشاء صندوق دعم الاستثمار للشغل الخاص بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ومن الملاحظ اذن تضافر وجهات النظر حول ضرورة منح الاولوية لمسالتي التشغيل و البطالة ، وبالتالي فالمسائل التي تطرح حول الشغل هي :

- انشاء مناصب شغل جديدة و الحفاظ على الشغل الموجود .
- انتاجية العمل و مناصب الشغل المؤقتة و اثارها .
- توزيع مناصب الشغل بين المناطق الجغرافية بين مختلف الفئات الاجتماعية .

مما يعيدنا الى تحليل السياسات البدلية للشغل المطبقة و فعاليتها .[2]

3- **اثار برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010_2014 على مستوى التشغيل و البطالة :**

اهم الاثار التي نتجت عن هذا البرنامج تتمثل في تقليص نسبة شغل الاقسام ة تقريب المدارس اكثر فاكثر من الوسط الريفي تمكين الجامعة من استقبال مليون طالب ، وتحسين الظروف الاجتماعية للأساتذة ،ترقية و برمجة و تقسيم البحث العلمي و تحسين الفضاء الذي ينشط فيه الاساتذة ،تحسين السكن للسكان و تحسين الامن الغذائي حماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة و التقليل من نسبة البطالة .[1]

[1] مشروع التقرير حول تقويم اجهزة الشغل ،الدورة العامة العشرون لجنة علاقات العمل المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي جوان 2002 ص 143.

[2] **ساعو باية الانعاش الاقتصادي في الجزائر واقع و افاق**، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2008_2009 ص 16

المطلب الثالث : معوقات التنمية بالجزائر و افاقها المستقبلية

تواجه عملية التنمية في الجزائر عدة معوقات نذكر منها :

1- **البطالة :** يعاني لاقتصاد الوطني من مشكلة البطالة التي تعيق نجاح مختلف البرامج التنموية المسطرة حيث بلغت البطالة حسب الاحصائيات الرسمية سنة 2010معدل 10% ووصلت هذه النسبة عند الشباب 16_24 سنة حوالي 21.5% كما يلاحظ ان نسبة البطالة عند الذين لا يملكون اية شهادات تبلغ 7.3% بينما ترتفع عند خريجي التعليم العالي الى 21.4% وهذا ما يتطلب مشاريع تنموية بإمكانها ان تستوعب يد عاملة كبيرة تقلص من حجم البطالة الموجودة و تساهم في زيادة الناتج المحلي .

2- **مشكلة السكن :** رغم ان مجموع الحظيرة الوطنية للسكن قدر في نهاية 2009 حوالي 7.090000 وحدة سكنية بمعدل 4,89 شخص في السكن بعد ان وصل سنة 1948 الى معدل 5,79 شخص في السكن الواحد الا ان مشكلة السكن تبقى من المعوقات الرئيسية التي تواجه التنمية و تهدد الاستقرار الاجتماعي في الجزائر ،حيث يكز الطلب شكل مستمر و لا تبالي المشاريع المنجزة الحاجيات المتزايدة للعائلات .

3- **التوزيع الجهوي غير العادل للأنشطة الاقتصادية :** وهذا ما يتطلب اتفاقا كبيرا في مجال النسبة التحتية في المناطق الداخلية و مناطق الجنوب ، كما يرى بعض الخبراء ان التنسيق الفعال بين اليات الدعم و المراقبة و التوجيه المتعلق بإنشاء المؤسسات الصغير و المتوسطة من نشأته ان يجعل هذه المؤسسات محركا أساسيا للتنمية المستدامة في مختلف المناطق .

4- **ضعف الانتاج الزراعي :** رغم الانفاق المتزايد في هذا القطاع ورغم الجهود التي تبذلها السلطات في دعم الفلاحين الا ان المنتجات الزراعية تبقى ضعيفة حيث بلغت واودت الجزائر من الموارد الغذائية 7.167 مليار دولار ويعود ضعف الانتاج الزراعي الى توجيه الدعم الفلاحي بطرق ديموقراطية لا تخضع سياسيا مدروسة تهدف الى تحسين اداء القطاع . اضافة الى عامل الجفاف وقلة المياه الذي يؤثر كثيرا .[2]

5- **الهيكل الانتاجي غير المتوزع :** يرتكز الهيكل الانتاجي في الجزائر على الصناعات الاستخراجية النفطية رغم ان السلطات العمومية شرعت في استراتيجية ترقية الصادرات من غير المحروقات في اعقاب ازمنة : 1986 و تشير بعض تقارير المؤسسات الدولية عن الجزائر الى انه رغم المؤشرات المالية الجديدة الحالية و في المدى المتوسط (افاق 2015) الا انه يجب على السلطات العمومية القيام بالإجراءات اللازمة لتركيز الايرادات خارج قطاع المحروقات بالتوازي مع تشجيع انشاء المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية و تخفيف العراقيل الجبائية عليها .

---

[1] **شجاعة نوال ،اثر البرامج التنموية على سياسات التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2010-2015** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2016_2017،ص38.

[2] تقرير مؤشرات التجارة الخارجية لسنة 2008 ،مديرية الجمارك .

خلاصة :

لا يزال الهيكل الاقتصادي في الجزائر مرتكزا على عائدات قطاع المحروقات حيث تشكل ايرادات هذا القطاع نسبة كبيرة من الاجراءات العامة وتبقى مساهمة القطاعات الاخرى ضعيفة بالرغم من الامكانيات المعتبرة التي توفر عليها الجزائر و التي تسمح بتطوير مختلف الانشطة الاقتصادية في القطاع الصناعي و قطاع الفلاحة و التنمية الريفية و قطاع الصيد البحري و تربية المائيات و القطاع السياحي .وزيادة مساهمة هذه القطاعات في خلق الثروة و دفع عجلة التنمية في جميع المجالات .

أما فيما يتعلق بقياس الوضعية التنموية و استنادا الى مؤشرات التنمية المعمولة بها دوليا فان هناك تطور ملحوظ في بعض المؤشرات الخاصة المؤشرات التي تقيس وضعية التنمية البشرية لعام 2010 و ارتقت الى المرتبة الاضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة ويرجع ذلك الى تحسين الخدمات المقدمة في مجالات التعليم و الرعاية الصحية و سياسات محاربة الفقر و دعم الفئات الهيشة ،ولكن بالرغم من هذا التحسن تبين بعض المؤشرات ان الجهود المبذولة غير كافية و يجب وضع سياسات اكثر فعالية خاصة في ما يتعلق بالبطالة و مؤشرات ادارة الحكم المتعلقة بحكم القانون و نوعية المؤسسات ومدى انتشار الفساد و الرشوة .

و بخصوص العراقيل و التحديات التي تعرض عملية التنمية في الجزائر بإضافة الى العراقيل المتعلقة بالهيكل الانتاجي غير المتنوع و الاختلال الموجود على مستوى التوزع الجهوي للأنشطة الاقتصادية تشكل البطالة المرتفعة و ازمة السكن معوقات كبيرة تعرضت التنمية الاقتصادية .كما ان هناك تحديات كبيرة تواجه الاقتصاد الوطني وابرزها التنمية المستدامة التي تحافظ على حقوق الاجيال القادمة ، ويضاف الى ذلك تحديات تحسين الخدمات العامة المقدمة و تنويع الصادرات عن طريق تشجيع الاستثمارات الاجنبية و القطاع الخاص و تنمية الموارد البشرية .

تمهيد:

طبقت الجزائر مجموعة من البرامج التنموية بغية تهيئة الأرضية اللازمة لتفعيل النشاط الاقتصادي و النمو و تعزيز امكانيات التنمية المستدامة ، و التي كان لها الأثر الايجابي على بعض المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية خلال الفترة 2001-2004 مع اهمال الاعتبارات البيئية ، غير أن هذا التحسن يعتبر أقل بكثير مما كان بالإمكان تحقيقه مقارنة بحجم المبالغ المنفقة و ذلك لغياب جهاز انتاجي مرن و التبعية لقطاع المحروقات و ضعف القطاع الصناعي الذي يعد القطاع الرئيسي القادر على تحقيق معدلات نمو حقيقية و مستدامة ، أما في هذا المبحث سنتطرق الى معرفة برنامج النمو 2001- 2019 الهادف لبناء اقتصاد وطني متنوع من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : برنامج دعم الانعاش 2001 – 2004.

المبحث الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009 .

المبحث الثالث : برنامج نمو توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014.

المبحث الرابع : البرنامج الخماسي 2015 – 2019.

المبحث الأول : برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 .

من بين المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي، هنالك إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي و تحريك اقتصاد ما في حالة الركود، وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب .

المطلب الأول : الأهداف المنتظرة من البرنامج .

برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الممتد على السنوات الاربعة للفترة 2001-2004 يهدف في اطاره العام بلوغ معدل نمو سنوي يتراوح بين 5% و 6% و دعم المؤسسات و الأنشطة الفلاحية و مختلف الانشطة الانتاجية الاخرى و يركز على تعزيز خدمات الري و النقل و تدعيم البنية التحتية ؛ كما يهدف ايضا انعاش التنمية المحلية و تطوير الموارد البشرية .

حرصت السلطات العمومية على ان يتضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي تحفيز الانشطة[1] الاقتصادية في مختلف مناطق الوطن من اجل خلق توازن اقليمي يسمح بدفع عملية التنمية الشاملة .

و في هذا الاطار تم وضع مجموعة من الأهداف التي تم رسمها و تتمثل في :

- استعمال الانشطة و المشاريع التي هي في قيد الانجاز.
- اعادة تأهيل و صيانة المنشآت القاعدية .
- استكمال المخططات و المشاريع المطروحة .
- توفير وسائل و امكانيات الانجاز، خاصة المحلية منها .
- انعاش المؤسسات الوطنية الانتاجية العامة والخاصة منها .
- توفير جو ملائم للاستثمار.
- فتح مناصب شغل جديدة و بالتالي تخفيض نسبة البطالة.[1]

[1] التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000 .

المطلب الثاني : دور البنوك في تمويل البرنامج.

السياسة النقدية التي اتبعتها الجزائر في ظل برنامج التصحيح الهيكلي حملت معها عدة تأثيرات عميقة على التمويل المصرفي للاقتصاد ، من طرف بنك الجزائر و المصارف التجارية خلال الفترة 2001-2004 ، كانت وضعية بنك الجزائر في مجال المويل فريدة مقارنة بالسنوات السابقة بحيث أن مقدار القروض المقدمة للاقتصاد من طرف مصرف الاصدار عمليا كانت معدومة ، و هي أيضا سالبة ؛ والجدول التالي يوضح ذلك :

- يعود هذا الانخفاض الى ارتفاع الجباية البترولية و خلق صندوق ضبط الموارد ،فالخزينة العمومية ليست ملزمة باللجوء الى مؤسسة الاصدار خلال 2001 – 2004 لتغطية احتياجاتها التمويلية بالعكس الخزينة لأول مرة منذ الاستقلال تظهر في وضعية عارض للأموال اتجاه بنك الجزائر .

في ما يلي بعض الاخصائيات عن الوضعية المالية للخزينة وبنك الجزائر خلال السنوات 2001-2004 :

سنة 2000:

- تمكنت الخزينة العمومية بفضل تحسن المالية العمومية من تسديد قسم من خدمة المديونية للمصارف وذلك بعنوان فوائد الديون العمومية الداخلية التي اقترضتها لدى المصارف في اطار تطهير الديون المصرفية غير القابلة للتسديد .
- تميز هذا التحسن المالي بفائض في رصيد الحساب الجاري للخزينة لدى بنك الجزائر قدره 317.4 مليار دينار (31 ديسمبر 2000).
- مبلغ القروض المقدمة من قبل بنك الجزائر قدر ب 170 مليار دينار في نهاية 2000 بينما كان يقدر ب 309.1 مليار دينار في سنة 1999 .
- انتقال الأرصدة الخارجية الصافية لبنك الجزار في سياق ارتفاع كبير الاحتياطات الصرف من 419.963 مليار دينار في السداسي الأول من سنة 2000 الى 774 مليار د ج سجلت زيادة قدرها 84.30% .
- تراجع القروض الصافية للدولة سنة 2000 الى 156 مليار د ج نتيجة تسديد ديون الخزينة ازاء المصارف مما سمح لها باللجوء أقل الى اعادة التمويل لدى بنك الجزائر و تجدر الاشارة الى أنه خلال سنة 2000 سجل توسع نقدي زيادة معتدلة قدرها 12 % و السبب في ذلك هو الانخفاض البالغ للقروض الداخلية و كذا قلة القروض الخاصة بالاقتصاد.[1]

[1] جمعون نوال ،**دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2004 – 2005 ، ص 120.

- الزيادة في الاحتياطات من العملة الصعبة يؤدي الى ارتفاع الأرصدة الخارجية من طرف بنك الجزائر.

- الخفض في اعادة تمويل التمويل قد ساهم في كبح وتيرة توسع الكتلة النقدية القاعدية.

- تسجيل الخزينة العمومية رصيدا فائضا قدره 869 مليون د ج .[1]

سنة 2001 :

- ساهمت الحزينة العمومية بقوة في تطهير وضعية ممتلكات المصارف العمومية .

سنة 2002 :

- بدأ فيها الفائض في عرض السيولة في السوق النقدية المشتركة بين المصارف معتبرا.

- تحسن ملحوظ لسيولة المصارف المقرونة بالخزينة العمومية .

سنة 2003 :

- تطور السيولة العمومية بتحسن خلال السداسي الأول من سنة 2003 بعد استقراره سنة 2002 عند 400 مليار د ج كودائع للخزينة العمومية لدى بنك الجزائر.

سنة 2004 :

- سجلت الخزينة العمومية فائض في رصيدها الاجمالي قدر مستوى الرصيد الاجمالي لها ب 3.1% من الناتج الداخلي الخام.

- ان ودائع الخزينة في بنك الجزائر تعكس قدرة التمويل للرصيد الأولى من سنة 2001 ، و قدر مبلغ هذه الودائع في نهاية جوان 2004 ب 628.9 مليار د ج مقابل 599.56 مليار د ج خلال السداسي الأول من سنة 2003 أي تحسن نسبة 5 %.

من خلال هذا العرض لأهم الاحصائيات النقدية نلاحظ أن سياسة المصارف التجارية و الخزينة قد تقلصت من تدل البنك جزائر في نجال تمويل الاقتصاد.[2]

[1] جمعون نوال ،**دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره ،ص 121.

[2] جمعون نوال ،دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 122 ، 123.

المطلب الثالث :النتائج المحققة في التنمية.

- توفر أكثر من 1100000 منصب شغل و منه فقد انخفضت نسبة البطالة من29.3% الى 23.3% .
- بناء ما يقارب 600000 مسكن و 256000 في قيد الإنجاز.
- بناء 232 ثانوية، 563 متوسطة، 19546 قسم للابتدائي 149 داخلية و 336 مطعم للنصف الداخلي
- انجاز 180 معهد و مركز جديد خاص بالتكوين المهني ما يقارب 20000 مكان بيداغوجي.
- إنجاز أكثر من 230000 مكان بيداغوجي في التعليم العالي و 90000 مكان الإيواء .
- إنجاز 8 مستشفيات ما يقارب 150 عيادة متعددة الخدمات ومركز للصحة و 548 قاعة علاج.
- إنجاز 100 ملعب جديد و 200 قاعة متعددة الرياضات و بناء 9 سدود .
- إنجاز 4000 كلم من طرق الجديدة وإصلاح 300 كلم من الطرق القديمة .

كما عرفت المرحلة ما يقارب 3700 مليار دينار أي ما يقارب 45 مليار دينار كاستثمار عمومي وخاص، قدر نصيب .

استثمار الدولة حوالي 2300 مليار دينار كميزانية للتجهيز وحدها، إلا أن معظم الإنجازات المخطط لها استدعت ميزانية إضافية لاستكمالها قدرت ب 38 مليار دولار إضافة إلى 25 مليار دولار كاستثمار خاص وطني و أجنبي؛ ومن أجل تغطية النقائص المسجلة في هذا البرنامج، فقد حاولت الحكومة استدراك ذلك في البرنامج الخماسي الموالي .[1]

[1] التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000 .

المبحث الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009 .

استكمالا لبرنامج دعم الانعاش 2001 – 2004 أقرت الدولة برنامج اخر سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حيث خصص له مبلغا ضخما يعادل 8 أضعاف البرنامج الأول .

المطلب الأول :الأهداف المنتظرة من البرنامج.

جاء خذا البرنامج في اطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي سبق اقرارها و تنفيذها في اطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 .

وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف :

1- تحديث و توسيع الخدمات العامة :حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الازمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على موع و حجم الخدمات العامة ، بشكل جعل من تحديثها و توسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الاطار المعيشي من جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.
2- تحسين مستوى معيشة الأفراد : و ذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد ، سواء كانت الجانب الصحي ، الأمني أو التعليمي.
3- تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية : وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية و البنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي ،اذ تهتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي ، اذا أن تطويرها المتواصل بجنب الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي و المعرفي للأفراد و الاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك ، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الانتاجي و بالخوص فدعم انتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات و انتقال السلع و الخدمات و عوامل الانتاج.[1]

[1] البرنامج التكميلي لدعم النمو ،بوابة الوزير الأول
www.premier. ministre.you.dz/avabe/india/pdf/textre Essentiel/prugpilar/progeroissance.pdf .

المطلب الثاني : دور البنوك في تمويل البرنامج.

في ما يخص مساهمة البنوك في المرحلة الممتدة ما بين 2005- 2009 فنلاحظ من الجدول أدناه أن اجمالي حجم القروض قد أخذ منحنى متزايد بنسبة بلغت 73.42% خلال هذه الفترة ، اذ نسجل نسبة 68.37% في ارتفاع القروض الممنوحة للقطاع العام و 78.40% نسبة ارتفاع القروض الممنوحة للقطاع الخاص ، هي نسبة معتبرة تعكس اهتمام البنوك بهذا القطاع . الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 04 : هيكل القروض للقطاع المصرفي الجزائري (2005 – 2009)الوحدة مليار دينار.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
قروض للقطاع العام	882.5	848.4	989.3	1 202.2	1 485.9
البنوك العمومية :	881.6	847.3	987.3	1 200.3	1 484.9
- قروض مباشرة	811.3	751.7	900.1	1 112.2	1 400.3
- شراء السندات	70.3	95.6	87.2	88.1	84.6
البنوك الخاصة :	0.9	1.1	2.0	1.9	1.0
- قروض مباشرة	0.4	0.0	0.1	0.0	0.1
- شراء سندات	0.5	1.1	1.9	1.9	0.9
قروض للقطاع الخاص	896.4	1 055.7	1 214.4	1 411.9	1 599.2
البنوك العمومية :	765.3	879.2	964.0	1 086.7	1 227.1
- قروض مباشرة	765.3	874.7	956.6	1 081.7	1 216.4
- شراء السندات	0.0	4.5	4.4	5.0	10.7
البنوك الخاصة :	131.1	176.5	250.4	325.2	372.1
- قروض مباشرة	131.1	176.4	250.3	325.1	371.9
- شراء سندات	0.0	0.1	0.1	0.1	0.2
اجمالي القروض	1 778.9	1 904.1	2 203.7	2 614.1	3 085.1

المصدر: معلومات مجمعة من تقارير البنك الجزائر حول تطورات الوضعية النقدية و المالية في الجزائر لسنوات 2008 – 2009 تاريخ الاطلاع 17 جويلية 2019 .

مثلت سنة 2005 بداية تجاوز فيها حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص الحجم الممنوح للقطاع العام ،هذا تزامنا مع توجه الدولة محو تشجيع انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الا أن مساهمة البنوك الخاصة تبقى ضعيفة مقارنة بمثيلاتها من البنوك العمومية في مجال منح القروض ، خصوصا للقطاع العام ، حيث لم تتجاوز نسبة مساهمتها 1% و هو مؤشر على على صالة التعاملات بين القطاع العام و البنوك الخاصية ، خصوصا يعد أزمة البنوك الخاصة من جهة و ضعف الأداء الاقتصادي و المالي للمؤسسات العمومية الذي يحد من تعامل البنوك الخاصة معها من الجهة أخرى ، أما نصيب البنوك الخاصة من اجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص فهي أكبر من تلك التي منحتها للقطاع العام حيث تراوحت النسبة خلال سنتي 2005 و 2006 في حدود 15 % لتتجاوز نسبة 20% خلال السنوات 2007 و 2008 و 2009 .

من هنا نرى أن البنوك العمومية لا تزال هي الممول الرئيسي للاقتصاد الوطني و هذا رغم انخفاض خصتها مقابل ارتفاع حصتها مقابل ارتفاع خصة البنوك الخاصة التي تبقى غير مهتمة بالشكل اللازم لعملية تمويل نشاطها في العمليات قصيرة الأجل.

ما تزال البنوك الجزائرية تعاني من صغر حجم أصولها مقارنة مع البنوك العالمية الا أنها تسجل تحسنا في ترتيبها على المستوى الافريقي من سنة لأحرى حيث تصدر البنك الخارجي الجزائري قائمة البنوك الجزائرية على الصعيد الافريقي محتلا المرتبة الثالثة سنة 2010 بعدما كان خامسا سنة 2009 و هذا حسب ما أصدرته مجلة kapitalis التونسية لأفضل 100 بنك في افريقيا كما تجدر الاشارة أ البنك الخارجي الجزائري كان من بين خمسة بنوك جزائرية اختلت المراتب الخمسة والعشرون الأولى افريقيا .[1]

[1] البرنامج التكميلي لدعم النمو ،بوابة الوزير الأول ،مرجع سبق ذكره .

المطلب الثالث : النتائج المحققة في التنمية

- انجاز مليون سكن ليصل الى غاية 1.65 مليون سكن، فسجل زيادة ب % 65 لفائدة قرارات رئيسا الجمهورية مخصصا له غلاف مالي يقدر ب 1.581 مليار دينار.
- وصل عدد السكان المنجزة في الفترة 2005-2009 الى 326.912 سكن أي ما يقدر ب % 91.2 من البرنامج الذي وعد الرئيس من خلاله تسليم مليون وحدة سكنية سنة 2009.
- فيما يخص الهياكل القاعدية الأشغال العمومية فقد سمح بترميم و تطوير 67369 كلم من الشبكة الطرقات و بناء 1250 وحدة فنية.
- تم تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 5.90% كأقصى قيمة لها سنة 2005 ، كما بلغت أدنى قيمة وهي 1.60% سنة 2009 و يعزى ذلك الى صدمة نفطية و تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية .
- تسجيل معدلات نمو موجبة و أخرى سالبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 4.16% كأقصى قيمة لها في سنة 2005،و أدنى قيمة لها من 0.35-% سنة 2009.
- تراجع محسوس لمعدلات البطالة المرتفعة حيث انخفضت من مستوى 15.30% سنة 2005 الى حدود 10.2%سنة 2009.
- ارتفاع معدلات التضخم حيث ارتفعت على مستوى 1.40% سنة 2005 الى مستوى 4.90% سنة 2008، لتتراجع الى حدود 4.40% سنة 2009.[1]

[1] البرنامج التكميلي لدعم النمو ،بوابة الوزير الأول ،مرجع سبق ذكره .

المبحث الثالث : برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 .

دخل حيز التنفيذ بالمصادفة على قانون لينة 2011 و خصص له مبلغ مالي ضخم استهدفت الحكومة من خلال هذا البرنامج استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها

المطلب الأول : الاهداف المنتظرة للبرنامج .

تطلب البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 اكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وهذا نظرا للغلاف المالي الكبير الذي يتم رصده لإنجاز مختلف المشاريع التي يتضمنها و يهدف هذا البرنامج عموما الى تحقيق هدفين رئيسيين :

1- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها خاصة في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه و قد خصص لذلك مبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
2- اطلاق مشاريع حديدة بمبلغ 11534 مليار دينار اي حوالي 156 مليار دولار . [1]

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء ، برنامج التنمية للفترة 2010 – 2014 ، الجزائر ،2010 ،مأخوذ من الموقع :
http ://193.194.78.233.photos/gov/proar.pdf .php/ essid=05FDF 04a7e54f8a67afdao.

المطلب الثاني : دور البنوك في تمويل البرنامج.

تعززت مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل ايجابي خلال فترة ممتدة ما بين 2010 – 2014 و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 05 : هيكل القروض في البنوك الجزائرية (2010 – 2014)الوحدة مليار دينار.

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
القروض قصيرة اجل	1 311.0	1 363.0	1 361.6	1 423.4	1 608.7
البنوك العمومية	1 045.4	999.6	973.9	936.4	1 091.0
البنوك الخاصة	265.6	363.4	387.7	487.0	517.7
قروض متوسطة و طويلة اجل	1 955.7	2 361.7	2 924.0	3 731.1	4 894.2
البنوك العمومية	1 790.4	2 194.4	2 742.2	3 521.0	4 621.1
البنوك الخاصة	165.3	167.3	181.8	210.1	273.1
مجموع القروض	3 266.7	3 724.7	4 285.6	5 154.5	6 502.9
حصة قروض قصيرة اجل	40%	36.6%	31.8%	27.6%	24.7%
حصة قروض طويلة اجل	59%	63.4%	68.2%	72.4%	75.3%

المصدر :اعتمادا على تقرير بنك الجزائر سبتمبر 2013 ،ص 108 ، http://www.bank-of-algeria.dz/htmi/communicat13.htm تاريخ الاطلاع :17 جويلية 2019.

نلاحظ من خلال الجدول انه في نهاية 2013 الاتجاه التصاعدي بالنسبة للفروض المتوسطة والطويلة الاجل والتي بلغت حصة نسبية قدرها 72.4% من قائم الفروض الموزعة 27.6% بالنسبة القروض قصيرة الاجل وهو اتجاه ظهر منذ سنة 2006 ويعود ، خصوصا الى الارتفاع في القروض طويلة الأجل حيث بلغت 63.4% في سنة 2011 مقابل 68.2% في 2012 الموزعة بالخصوص لتمويل الاستثمارات في قطاعي الطاقة والماء.[1]

[1] د زيتوني كمال ، **النظام المصرفي الجزائري** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ،جامعة المسيلة ، 2016 – 2017 ،ص 19.

ساهم الارتفاع في القروض طويلة الأجل الموجهة لتمويل السكن لفائدة الاسر في الاتجاه التصاعدي للقروض متوسطة وطويلة الاجل ، انتقل حجم الفروض من216.9 مليار دينار في نهاية 2011 الى 259.1مليار دينار في نهاية 2012 ليبلغ مليار 307.4 دينار في نهاية 2013 ، اي نموا قويا للسنة الثانية على التوالي 18.6% في 2013 و 19.4% في 2012 على وجه الخصوص ، تشكل حصة القروض الرهنية للأسر الموزعة من طرف البنوك العمومية حصة معتبرة 95% خاصة فيما يتعلق بمساهمة صندوق الادخار، و بالعكس ، يبقى نشاط المصارف الخاصة في توزيع القروض الرهنية للأسر الا حديثا ، و لا يزال ضعيفا نسبيا ، بالرغم من الودائع المعتبرة المعبأة الدى الاسر.

في نهاية 2013 مثلت القروض متوسطة و طويلة الاجل الموزعة من طرف المصارف العمومية مطروحا منها اعادة شراء القروض نسبة 79% من مجموع قروضها مقابل 73.8% في نهاية 2012 بالنسبة للمصارف الخاصة ، فان هذه الحصة القروض متوسطة وطويلة الاجل ، التي كانت قد بلغت مستوى معتبر في نهاية 2009 بلغت 52% تراجعت تدريجها لتبلغ 30.1% في نهاية 2012 و 31.5% في2011 .[1]

المطلب الثالث : النتائج المحققة في التنمية.

[1] د زيتوني كمال ، **النظام المصرفي الجزائري** ، مرجع سبق ذكره ،ص 20.

قدر متوسط معدل نمو اقتصادي خلال أربع سنوات 2010-2013 ب 3% أن هذا التحسن يبقى ضعيف و غير مستدام نتيجة ارتباط مستوى قطاع المحروقات بالنظر الى المساهمة الكبيرة و هيمنة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع القطاعات الأخرى.

سجلت معدل البطالة لمستويات ثابتة تقريبا نتيجة وجود تقارب ما بين الزيادة في العمالة النشطة مقارنة بالعمالة الشغلة فعلى الرغم من خلق حوالي 1052000 منصب عمل بين سنتين2010-2013 الا أن حجم العمالة النشطة ارتفع بما يشير الى زيادة صافي الداخلين الجدد لسوق العمل بحوالي 1152000،وبالتالي فان هذا البرامج لم يؤثر بشكل كافي على معدل البطالة مقارنة ببرامج توطيد النمو الاقتصادي السابقة.

تمكن الاقتصاد الجزائري ضمن هذا البرنامج من تحسين جملة من الأوضاع كالتقليل من حجم البطالة ب9.8 سنة 2013 كنا حقق الميزان التجاري فائض يبلغ 0.59 مليار سنة 2014 وفائض في الميزان المدفوعات بلغ 0.13 مليار دولار سنة 2013،و تحسين في حجم المديونية الخارجية ب 3.39 مليار دولار مع احتياطات من العملات الأجنبية بلغت 190.66 سنة 2012، الداخلية و الخارجية ثمن توجهات الدولة نحو تحقيق التنمية الا ان البعض الاخر لا ينظر للواقع الاقتصادي الجديد الذي وفرته برامج الاصلاح و الاستثمارات بنفس المنظار و ذلك باعتبار التوازن الداخلي و الخارجي حلات ظرفية و ليست أداة لتحقيق أهداف قاعدية و أساسية و لم تساهم في تحفيز النمو وخلق الشروط الضرورية لأقل .[1]

المبحث الرابع : البرنامج الخماسي 2015 – 2019 .

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء ، برنامج التنمية للفترة 2010 – 2014 ، مرجع سبق ذكره .

في اطار استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة الى تنفيذها مطلع 2001 بنت الحكومة برنامجا جديدا للإنعاش القطاعات التي لا زالت في قيد الانجاز و العمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني و سيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة الممتدة بين 2015 – 2019 بفضل احتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار و أرصدة صندوق ضبط الايرادات المقدرة 5.600 مليار د ج ، وديون خارجية منعدمة تقريبا.

المطلب الأول : الأهداف المنتظرة من البرنامج .

يهدف هذا البرنامج للتنمية 2015-2019 إلى تحقيق ما يلي :

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام .

- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات .

- استحداث مناصب شغل .

- استهداف بلوغ نسبة 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد تحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة .

إيلاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة .

- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة .

- ترقية حجم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المحروقات والتكنولوجيا القوية حجم المؤسسات المصغرة .

- تحسين مناخ الأعمال والعمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاصة محلي أم أجنبي .

- عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة و من أجل تحسيد الاهداف.[1]

المطلب الثاني : النتائج المحققة في التنمية.

ان المخطط الخماسي للتنمية الذي رصدت له الدولة محو 262 مليار دولار ، لاعتباره برنامج استثمارات عمومية تقترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52.4 مليار دولار مع منح الأولية لتحسين

[1] الجودي صطوري ، التنمية المستدامة في الجزائر ،مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ،الجزائر ،عدد 16 ، 2016 ، ص 308 .

ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن ، التربية ، الصحة ، الماء ، الكهرباء ، الغاز ... الخ تحقيق مجموعة من النتائج :

1- احداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام.
2- تنويع الاقتصاد و نمو الصادرات خارج المحروقات.
3- استحداث مناصب الشغل.
4- استهداف بلوغ نسبة نمو اقتصادي 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية و دعم الطبقات المحرومة.
5- ترقية و تشجع و تكوين الأطر و اليد العاملة المؤهلة و اعطاء عناية خاصة للتكوين.
6- ترقية الانشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة و التكنولوجيا القوية و دعم المؤسسات المصغرة.
7- تحسن مناخ الأعمال من خلال تبسيط الاجراءات و توفر العقار و القروض ..الخ.
8- عصرنة الادارة الاقتصادية .[1]

خلاصة :

[1] بوابة الوزير الأول نقلا عن الموقع :. http://www.premier-ministre بتاريخ 2019/08/19.

تشير نتائج الدراسة المتعلقة ببرنامج الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة إلى عدم إمكانية تحقيق نمو كاف و مقبول في الآجال المحددة ، و يمكن إرجاع هذا الضعف إلى الوتيرة المتواضعة للإصلاحات الاقتصادية و ضعف سياسات الاقتصاد الكلي.

و بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية التي سبقت تنفيذ البرنامج الأول برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و خاصة من الناحية المؤشرات الاقتصادية للتوازنات الداخلية والخارجية ، فانه يمكن القول بأن هذا المخطط ساهم في إعادة الإنعاش إلى النشاط الاقتصادي في الجزائر من خلال البرامج و المشاريع التنموية ، لقد سجل هذا البرنامج مؤشرات ايجابية لتستمر وتيرة التحسن في الأداء الاقتصادي ، والهدف منه هو رفع النمو الاقتصادي و تخفيض معدلات البطالة.

إذ جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009 ليواصل ما قد تم مباشرته في برنامج ،من خلال المخصصات المالية الضخمة التي كانت تهدف إلى تجاوز لنقائض المسجلة في برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي.

ليليه برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014 فقد خصص لهذا مبلغ مالي قدره 21214 مليار د ج ما يعادل 286 مليار دولار.

جاء المخطط الخماسي 2015 - 2019 كتكملة للبرامج السابقة و نظرا للمؤشرات الايجابية المحققة في أيطار البرامج التنموية قررت الحكومة مواصلة سلسلة البرامج التنموية من أجل دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية.

خاضت الجزائر سلسلة من الاصلاحات ابتداء من سنة 1988 من خلال مراجعة الاطار التشريعي والقانوني المتعلق بالقطاع العام والخاص وابدت رغبة في التحول التدريجي من نمط الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق وهو ما يعد بداية انفتاح الاقتصاد و تفضيل أدوات السوق على الأدوات الادارية و صولا الى سياسة الانعاش الاقتصادي التي طبقتها الجزائر ابتداء من 2001 الى 2019 .

و مع العودة الى استقرار الاقتصاد الكلي في سنة 2000 عرفت الجزائر في هذه السنوات الاخيرة استقرار كليا متزايدا و أداءات اقتصادية ومالية متينة ، فالنمو القوي والمستمر خارج قطاع المحروقات تحت تأثير برنامج الانعاش الاقتصادي ، والبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي للتنمية والتحكم في التضخم والتعزيز الواضح للوضعية المالية الخارجية كلها عوامل تشهد على متانة الاقتصاد الوطني وقد ساهم المحيط الدولي الموالي فيما يتعلق بأسعار المحروقات والتسيير الحذر لموارد المحروقات في تسديد الديون الخارجية وكذا ضخ مبالغ مالية ضخمة للبرامج التنموية برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة 2001 - 2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2004- 2009 ، وبرنامج توطيد النمو 2010 – 2014 ، والبرنامج الخماسي للتنمية للفترة 2015 – 2019 وقد حققت هذه البرامج نتائج ايجابية على صعيد الاقتصاد الكلي وكذا في معدلات البطالة الا اننا لا تجزم بعدم وجود بعض ال قصور او النقائص حيث لم تحقق الاهداف المرجوة ولا تزال مناطق عديدة من الوطن خاصة المناطق الريفية والصحراوية ولغاية اليوم تفتقر لأدنى شروط العيش فهي في حالة حرمان وتهميش من حيث المرافق العمومية الشغل الغاز والكهرباء ....الخ.

نتائج البحث :

من خلال هذا البحث أمكننا التوصل الى جملة النتائج التالية :

- الانعاش الاقتصادي كان ايجابيا على مستوى سنوات 2001 لغاية 2019 و بفضل تشجيع الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي و تراجع نسب التضخم و تقليص حد المديونية ، وتراجع نسب البطالة كلها عوامل ساعدت البلاد على تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد ككل .
- ساهمت البرامج التنموية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية خلال الفترة 2001 – 2019 مساهمة ايجابية ، من خلال برامج التشغيل المطبقة مثل مؤسسات عقود ما قبل التشغيل و برنامج مناصب الشغل الموسمية ،تقليص معدل البطالة .

توصيات البحث :

- ضرورة الاهتمام بالقطاع الفلاحي و الزراعي و السياحة من خلال توجيه فعال للموارد و تأهيل الشباب في هذا المجال لأجل خلق مناصب شغل مهمة .
- ضرورة وجود هيئة حكومية تعمل على تطبيق سياسة الانعاش على أرض الواقع.
- تشجيع مشروعات القطاع الخاص و ازالة العوائق البيروقراطية.

افاق البحث :

- أهمية برامج الانعاش في التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات .
- سياسة الانعاش الاقتصادي على القطاع الفلاحي.

المراجع

كتب :

- إبراهيم العيسوي ،التنمية في عالم متغير،دار الشروق ، القاهرة، 2001 .
- أحمد محمد إسماعيل برج ، التنمية الاقتصادية و التطبيق العملي لها، في الفقه الاسلامي، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية 2013،- 2014 .
- إسماعيل هاشم ،مذكرات في النقود و البنوك ،دار النهضة العربية ، بيروت ،1996 .
- حسين عمر ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية ،دار الشروق ،جدة ،الطبعة 2 ،1979 .
- خشيب جلال ،النمو الاقتصادي ،شبكة الالوكة، بدون ذكر السنة .
- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الرابعة،الجزائر،2008
- الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون ، الجزائر، 2001.
- عادل أحمد حشيشي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ،2000 .
- عبد المطلب عبد الحميد،اقتصاديات النقود و البنوك ،الدار الجامعية مصر ،2007 .
- عبد الهادي سويفي، أساسيات التنمية و التخطيط الاقتصادي ، القاهرة ،2008
- فريدة بخزار يعدل ،تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،الطبعة 3 ،2005.
- مالكو لم جيابز ،مايكل رومر داوين بيركز ، دونالد سنودجراس ،اقتصاديات التنمية ، دار المريخ للنشر،1995 .
- محمد احمد الدوري ،محاضرات في الاقتصاد البترولي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 1983.
- محمد سعيد أنوار السلطان ،إدارة البنوك ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ،2005 .
- مدحت القريشي ،التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات و موضوعات) ،دار وائل للنشر و التوزيع ،2007.

مذكرات:

- باشوش حميد،المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، 2010-2011 .

- خديجة حساين دواجي ،دراسة إحصائية تحليلية للبرامج التنموية و أثرها على العمالة بالجزائر خلال الفترة 2001-2004، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية. جامعة عبد الحميد بن باديس ،2013-2014

- زبوجة سيد أحمد ،القروض البنكية ،مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية ،جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم ،2008 – 2009 .

- ساعو باية الانعاش الاقتصادي في الجزائر واقع و افاق ، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2009_2008 .

- شجاعة نوال ،اثر البرامج التنموية على سياسات التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2010-2015،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2016_2017

- لسبتي وسيلة ،تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب لدراسة و$ائع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، مذكرة ماجستر ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2005 .

- ناجي حليمة ،دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود مالية جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2015- 2016 .

- يحي سهام ،دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ،جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم،2010 – 2011 .

- جمعون نوال ،دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2004 – 2005 ،

- د زيتوني كمال ، النظام المصرفي الجزائري ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ،جامعة المسيلة ، 2016 – 2017 .

ملتقيات :

- شرفاوي حاج عبو،الأداء الاجتماعي الإصلاحات الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية 20-21 افريل 2004 ، المركز الجامعي ببشار.

المواقع :

http://www.premier-ministre .: بوابة الوزير الأول نقلا عن الموقع

la reveu de sonatrach .n61.lentrerire sontrach . mars 2010. p

الموقع الرسمي لوزارة النقل على شبكة الانترنت

www.premier.ministre.you.dz/avabe/india/pdf/textreEssentiel/prugpilar/progeroissance.pdf .

مجلات:

- فوزية خلوط ، برامج التنمية بين الأهداف المنشودة و النتائج المحدودة،مجلة العلوم الإنسانية - ،العدد التاسع العشرين ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،فيفري 2013

- بوفليح نبيل "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-- 2010 . الأكاديمية الدراسات الاجتماعية و الأساسية .العدد التاسع .جامعة الجزائر 2013

- الجودي صطوري ، التنمية المستدامة في الجزائر ،مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ،الجزائر ،عدد - 2016،16.

جرائد:

عرض وزير المالية السيد "مراد مدليس" لمشروع الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005 . الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني ،السنة الرابعة رقم 169,19 أكتوبر 2005 .

ملفات :

ملف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ، مصالح رئاسة المكونة،افريل 2005 .

ملف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 -2004 ،مصالح رئاسة الحكومة الجزائرية .

ملف " البرنامج الخامس للتنمية 2010-2014 موقع الانترنت الرسمي لرئاسة الجمهورية اوت2010 .